الرئاسة في النظام اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي 1926 -1943

The Presidency in the Lebanese Regime during the Era of the French Mandate 1926-1943

م.د. محمد سكّير الشمري: مدرس دكتور في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الامام جعفر الصادق (ع)، العراق

Dr. Mohammed Skeer Mareed Shammari: Lecturer, PhD, Modern and Contemporary History, Imam Jaafar AlSadiq University, Iraq

Email: muhammed.seeker@ijsu.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v4i7.1082

الملخص:

تناول البحث الرئاسة في النظام اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي. حيث تناولنا مراحل نشأة الجمهورية، بعد إعلان دولة لبنان الكبير والدعوة إلى انتخابات المجلس التمثيلي، ودعوة المجلس إلى الانعقاد لوضع دستور لبنان، وتحول المجلس إلى مجلس تأسيسي، وحول دولة لبنان الكبير إلى الجمهورية اللبنانية وانتخاب رئيس الجمهورية. إن انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان هو ذات طابع خاص ومميز نظرا للعديد من الاعتبارات، منها ما يتعلق بموقع رئاسة الجمهورية في النظام الدستوري اللبناني في مراحله المختلفة، ومنها ما يرتبط بالأوضاع الإقليمية والدولية وغيرها من القضايا المحلية الداخلية للبنان. كما أنَّ انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية لا يرتبط ببرنامج المرشح بشكل عام، بمعنى أن غالبية رؤساء الجمهورية في عهد الانتداب الفرنسي الذين تعاقبوا على الحكم في لبنان، لم يلعب المشروع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، دورا فاعلا في إيصالهم إلى سدة رئاسة الجمهورية وكان إيصالهم بترشيح من قبل المفوض السامي الفرنسي وتصويت مجلس النواب اللبناني على المرشح استنادا إلى نص المادة (49) من الدستور اللبناني "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكفي الغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي"، هذه المادة مقارنة بالمادة الثانية من الدستور الفرنسي الصادر في 25 شباط (فبراير) 1875 والتي تكاد تكون منقولة حرفيا منها.

الكلمات المفتاحية: الرئاسة – الانتداب – لبنان.

Keywords: presidency – mandate – Lebanon

:

المقدمة:

نظام لبنان السياسي هو نظام جمهوري ديمقراطي توافقي، طائفي بحيث توزع المناصب الأساسية بين الطوائف بنسب محددة، والنظام السياسي قائم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، والدستور اللبناني يكفل للشعب اللبناني المساواة وحرية التعبير والحرية الدينية، وبحسب الدستور يختار الشعب اللبناني ممثليه، عن طريق الاقتراع السري كل (4) سنوات ويقوم البرلمان بدوره باختيار رئيس الجمهورية، الذي يجب أن يكون من الطائفة المسيحية المارونية وبالتوافق مع القوى السياسية الممثلة بالبرلمان.

تبحث الدراسة في النظام الرئاسي اللبناني في عهد الانتداب، وفي خضم الصراع لرئاسة الجمهورية بعد استقالة الرئيس شارل دباس، نشط محمد الجسر في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية معتمدا على صداقته مع فرنسا، وعلى الكتلة الإسلامية المتماسكة التي تقف خلفه وتدعمه خاصة بعد أن جاءت نتيجة الإحصاء اللبناني 1932، والذي اشترك فيه المسلمون كان مفاجئة للجميع،

حيث بلغ عدد نفوس الطوائف المسلمة 386409 نسمة وهو رقم يساوي نصف عدد سكان الجمهورية تقريبا الذي بلغ 793396 نسمة، وأوضح المفوض السامي الفرنسي إلى محمد الجسر استحالة انتخابه رئيسا للجمهورية، وفي نفس الوقت عارض البطريرك الماروني إلياس الحويك وبعض القوى المارونية، لأن في نظرهم يجب أن تكون رئاسة الجمهورية للموارنة حسب الوعود الفرنسية.

مشكلة الدراسة:

تدور المشكلة حول تسليط الضوء على النظام الرئاسي اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي 1920–1943.

تنبثق عن مشكلة الدراسة مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

1- هل كان للدعم الفرنسي دور في تثبيت أركان النظام الرئاسي في لبنان؟

2- ما العلاقة بين رئيس الجمهورية والمفوض السامي الفرنسي؟

3- هل كان للانتداب الفرنسي تأثير على صلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية؟

4- هل يتم ترشيح رئيس الجمهورية من قبل اللبنانيين أو سلطة الانتداب؟

منهجية الدراسة:

تم اعتماد خطة على أساس تاريخي بصدد دراسة النظام الرئاسي في لبنان خلال فترة الانتداب الفرنسي 1920–1943، ومسار تطور هذا النظام داخل الدولة اللبنانية وانعكاساته السياسية على المستويين الداخلي والخارجي من خلال تتبع المسار التاريخي للنظام الرئاسي في لبنان.

أهداف الدراسة:

تعد هذه الدراسة خطوة في اتجاه البحث العلمي لدراسة النظام الرئاسي في لبنان في عهد الانتداب الفرنسي الذي بموجبه تأسست الجمهورية اللبنانية، وتهدف الدراسة إلى تحليل النظام الرئاسي في لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، من خلال البحث في العوامل التي ساهمت في نشوء النظام الرئاسي اللبناني، كما تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على الأسلوب المتبع من قبل الانتداب الفرنسي في كيفية اختيار رئيس الجمهورية وفقا لمصالح ومكونات الشعب اللبناني ومصالح الدولة الفرنسية المنتدبة، من خلال الأبعاد التالية:

1- إبراز مقومات النظام الرئاسي اللبناني.

2- تسليط الضوء على العلاقة بين رئيس الجمهورية والمفوض السامي الفرنسي.

3- تسليط الضوء على من يقوم بترشيح رئيس الجمهورية اللبنانية في عهد الانتداب.

4- تسليط الضوء على صلاحيات رئيس الجمهورية الدستورية في عهد الانتداب الفرنسي.

المبحث الأول: الانتداب الفرنسي على لبنان وإعلان دولة لبنان الكبير

الانتداب الفرنسي على لبنان:

انتهت الحرب العالمية الأولى في أواخر سنة 1918، بهزيمة دول المحور وانتصار القوات الحليفة، ودخلت الجيوش البريطانية والفرنسية والقوات العربية المؤيدة لها إلى سوريا ولبنان في أواخر شهر أيلول، فتسلم الأمير سعيد الجزائري حكم دمشق، وشكل حكومة عربية وأعلن استقلال سوريا، لكن القوات البريطانية دخلتها في الأول من تشرين الأول ثم دخلها الأمير فيصل في اليوم التالي.[1]

تابع الأمير فيصل احتلال المدن الساحلية، فاحتل صور، وصيدا، وبيروت، وطرابلس، في (4، 6، 8، 13، تشرين الاول 1918) ولقي الجيش العربي في هذه المدن أبلغ مظاهر الترحاب.[2]

تألفت الحكومة العربية الأولى في دمشق بقيادة الأمير فيصل بن الشريف حسين (1883-1933)، وفي بيروت قام شكري الأيوبي مندوب الأمير فيصل برفع العلم العربي عليها في الثاني من تشرين الأول 1918، وعين عمر الداعوق حاكماً عليها، وأعلنها رياض الصلح في صيدا، بينما أعلنها الشيخ عبد الحميد كرامي في طرابلس وحبيب باشا السعد (ماروني) في بعبدا، كما أن المدن اللبنانية رحبت بالحكومة العربية، ورفعت الرايات العربية في الدوائر الحكومية والدور، وأذاع الأمير فيصل بلاغاً رسمياً في الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) 1918، أكد فيه المساواة بين مختلف الأديان والمذاهب، وتبين بأن فرنسا وبريطانيا اتفقتا على ضرب الحكومة العربية في بيروت.[3]

استاء الفرنسيون من التدابير المتخذة في بيروت وجبل لبنان، واتهموا الجنرال اللنبي بالتآمر مع فيصل عليهم وتأييد الإجراءات العربية، فطالبوا بإنزال العلم العربي عن دار الحكومة في بيروت، وقد استجاب البريطانيون للمطالب الفرنسية، فاحتلوا لبنان ثم سلموه إلى القوات الفرنسية القليلة العدد بعد أن طردوا القوات العربية القادمة من دمشق، تنفيذاً لاتفاقية سايكس- بيكو، وكانت القوات البريطانية ترافقها قوة فرنسية من مئة رجل قد احتلت بيروت في التاسع من تشرين الأول

[1] رباط، ادمون، 1970، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، بيروت، دار العلم للملايين، ص70.

[2] إسماعيل، عادل، 1964، السياسة الدولية في الشرق العربي 1789- 1958، ج 4، بيروت، دار النشر للسياسة والتاريخ، ص71.

[3] الحصري، ساطع، 1945، يوم ميسلون، بيروت، منشورات دار الاتحاد، 1945، ص89.

1918، لكن الفرنسيين عادوا فعززوا قواتهم عن طريق إمدادها بقوات من الأسطول الفرنسي، وأتموا احتلال لبنان في السابع من كانون الأول من العام ذاته.[1]

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في 11 تشرين الثاني 1918، أسرع الحلفاء المنتصرون إلى عقد مؤتمر السلام في باريس، وقد دام المؤتمر من (18 كانون الثاني 1919 – كانون الثاني 1920)، وشارك فيه دول عديدة ووفود تمثل شعوباً عديدة في أوروبا وآسيا، واعتبر الحلفاء أن فرنسا هي الدولة التي تضررت كثيرًا من جراء وقوع المعارك على أراضيها، لذا رضي الجميع أن تكون باريس مقرًا للمؤتمر.[2]

سياسة الحياد وفشل الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (1856_ 1924) في الانتخابات الأمريكية، الأمر الذي سمح لبريطانيا وفرنسا أن تقوم كل منهما بتنفيذ ما اتفق عليه في سايكس – بيكو بالنسبة لمنطقة الهلال الخصيب في الشرق، في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) 1918، نزلت القوات الفرنسية في بيروت، وعممت انتشارها على طول الساحل الممتد من صور حتى كليكيا، وأطلق على هذه المنطقة اسم المنطقة الغربية، كما أطلق على المنطقة المحتلة من الجيش العربي اسم المنطقة الشرقية، وصارت بيروت عاصمة المنطقة الغربية، ودمشق عاصمة المنطقة الشرقية، وكانت الإدارة في كلا المنطقتين تحت إشراف الجنرال (اللنبي)، باعتباره القائد العام لجيوش الحلفاء، وعين حاكماً لجبل لبنان الكومندان الفرنسي (سيشه) ومنح صلاحيات المتصرف، وعين حاكماً إدارياً للمنطقة الغربية الساحلية، الكولونيل الفرنسي (نياجر)، ومرجع الجميع المفوض السامي الفرنسي جورج بيكو (Georges picot) يعاونه معاونان أحدهما مدني هو (روبر كولندر)، وآخر عسكري هو الكابتن (دام).[3]

تشكل الكيان اللبناني المجتمع والدولة خلال عامي 1919–1920، في إطار السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة العربية التي استهدفت تجزئة المنطقة إلى كيانات تؤمن استتباب المصالح الاستعمارية على أسس التكوين السياسي الاجتماعي يربط بين السيطرة الإمبريالية ومصالح الفئات الحاكمة واشكال تلك الكيانات، رسمت السياسة الإمبريالية خارطة المنطقة على نحو من كيانات ذات وظائف متباينة متفاوتة لكنها متكاملة في دور ترسيخ يحمل مقدمات السيطرة الإمبريالية، وفي مناخ هزيمة الحركة الوطنية العربية بقيادة قواها التقليدية (ثورة الشريف حسين)، والتي كانت معركة ميسلون عام 1920، ذروتها مكن للخارطة الاستعمارية المعدة سلفاً باقتسام

[1] سلطان، علي، 1987، تاريخ سوريا 1908- 1918 نهاية الحكم التركي، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص530.

[2] . Nicola A. Ziadeh Op. cit ,p77.

[3] الأمين، حسن، 1998، سراب الاستقلال في بلاد الشام 1918- 1920، بيروت، شركة رياض الريس للكتب والنشر، ص111.

مناطق النفوذ والمصالح الدولية وفقاً لمعاهدتي سايكس–بيكو عام 1916، وسان ريمو عام 1920، بين الدولتين الاستعماريتين فرنسا وبريطانيا.[1]

وبعد مفاوضات عدة بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية، بدأت قبل نهاية الحرب، وبخاصة اتفاقية سايكس– بيكو، وتقسيم أراضي الولايات العربية فيما بينهما بطريقة ليست بالمثالية، شرع انتقالها إلى السلطة المنتدبة على أساس مؤقت وفق صيغة "الانتداب" الذي فوضته عصبة الأمم إلى السلطتين المحليتين، فخضع كل من العراق وفلسطين وشرق الأردن للانتداب البريطاني، وخضع كل من سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي.[2]

عقد رجالات جبل عامل بدعوة من كامل الأسعد، مؤتمراً في وادي الحجير، في العشرين من نيسان عام 1920، وتكمن أهمية ذلك الحدث، في محاولته تحديد طابع العلاقة بين العاملين والفرنسيين، في سنوات الانتداب الأولى، واستجابة لنداء الحكومة العربية في دمشق بالمقاومة، قرر المؤتمرون بالإجماع إعلان ولائهم لوحدة سوريا، مطالبين في الوقت عينه، حكماً ذاتياً لجبل عامل، في إطار مملكة سوريا على رأسها ملكاً (فيصل بن الحسين)، ورفض أي حماية أو سيطرة للفرنسيين، كما اتخذ قراراً بإرسال وفد إلى دمشق لنقل مقررات المؤتمر إلى جلالة الملك فيصل المتوج حديثاً على سوريا من قبل المؤتمر السوري.[3]

لقد سعت فرنسا لتكريس سياسة الانتداب عبر وسائل متعددة ثقافية واقتصادية من أجل تركيبة اجتماعية واقتصادية ترتبط بفرنسا، إذ بدأ بتنفيذ هذه السياسة بعد استلام الجنرال غورو (Henri Gouraud) مسؤولية المفوض السامي الفرنسي وقام بدعوة الأعيان اللبنانيين ورؤساء الطوائف في قصر الصنوبر ليعلن لهم عن قيام دولة لبنان.[4]

انقسم السكان اللبنانيون في الرأي إلى قسمين، قسم يرفض الانتداب الفرنسي ويطالب بالوحدة السياسية والاستقلال، وأعلنت هذه الفئة المقاومة المسلحة للوجود الفرنسي، أما القسم الذي يؤيد السياسة الفرنسية فكان يطالب باستقلال لبنان وتعيين حاكم وطني لبناني وبمساعدة فرنسية، ويتمتع باتحاد اقتصادي مع سوريا، ويكون الواجهة التجارية له وهذا ما أكده الجنرال غورو في قوله: «أنكم أيها اللبنانيون متمسكون في استقلالكم ومتأكدون أن لا شيء يقدر أن يهدده، لكنكم أذكى من أن

---

[1] رباط، ادمون، المصدر السابق، ص305.

[2] قرم، جورج، 2004، لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع، ترجمة حسان قبيسي، بيروت، المكتبة الشرقية، ص87.

[3] الشلبي، تمارا، 2010، شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية 1918– 1943، بيروت، دار النهار للنشر، ص164، ص167.

[4] بليبل، أدمون، 1946، تاريخ لبنان العام، بيروت، ص474.

تنكروا حاجتكم إلى سوريا وحاجة سوريا لكم، وأن الاتحاد الاقتصادي هو ضرورة حيوية لأجل البلدين».[1]

خلال السنوات الأولى للانتداب الفرنسي، في الفترة الواقعة بين عام 1920 وعام 1925، عرفت التناقضات الوطنية قمة تفاعلاتها، فمن جهة تمسك المسلمون اللبنانيون بموقفهم السلبي من الكيان اللبناني الجديد، كما تمسك الانتداب الفرنسي بممارسة الحكم مباشرةً، إلا أن ثمة اتجاها ثالثاً أخذ منذ ذلك الوقت يشق طريقة بين السلبية الإسلامية والسيطرة الفرنسية، انطلاقاً من نظرة واقعية ومعتدلة للأمور، اشترك في بلورة هذا الاتجاه الثالث السياسيون المسلمون الذين رأوا في التعاون مع الانتداب، والمشاركة في إدارة الدولة الجديدة خدمة يؤدونها لأبناء طائفتهم، كذلك بعض السياسيين الوطنيين المسيحيين، الذين رأوا في الحكم الفرنسي المباشر، انتقاصا من الاستقلال الذي كانوا ينشدونه وتجاوزاً للدور الحقيقي للانتداب الذي هو دور المرشد للشعوب تمهيداً لحصولها على الاستقلال.[2]

إن الانتداب ومعناه اللغوي والقانوني وكالة، يثبت بصك لاحقاً ليس صادراً عن الشعب المنتدب عليه بل عن جمعية الأمم، إن ولي الانتداب لا يحق له ضم أراضي الشعب الواقع تحت الانتداب إلى ممتلكاته، وفي هذا تفريق بين المستعمرات وبلدان الانتداب، ومنها ولي الانتداب يحافظ على حرية الدين والمعتقد، وأن الشعب الواقع تحت الانتداب يملك حق التصرف بموارده ودخل موازنته، وأن لا خدمة عسكرية تفرض على أهاليه، طبقت الدولة المنتدبة في لبنان بعض المبادئ المنصوص عليها وحافظت على حرية المعتقد، وقامت بأعمال عمرانية لا بأس بها، وأهملت أعمالا أخرى كان بمقدورها أن تحققها وخالفت بعض المبادئ، التقصير الفادح الذي ارتكبته الدولة المنتدبة فهو استئثارها بالسلطة والإدارة، ولم تعد اللبنانيين التمرس باستقلالهم في انتظار الساعة، لأنها ما كانت ترغب في أن تدق تلك الساعة، وساعدها على ذلك أن صك الانتداب لم يذكر السيادة في الدول المنتدب عليها بكثير أو قليل، فظلت المسألة غامضة تمام الغموض، رجح نظرياً أن السيادة هي للشعب الواقع تحت الانتداب ولكنها سيادة مؤجلة التنفيذ إلى أمد غير مسمى، على أن ممارستها عائدة قانوناً وفعلاً إلى الدولة المنتدبة طوال مدة انتدابها.[3]

لقد سار الانتداب الفرنسي في وضع سياسة اقتصادية تسعى لربط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الفرنسي، وشجع الإقطاع والعناصر التي ظهرت ولاء للسياسة الاستعمارية الفرنسية.[4]

[1] ضاهر، مسعود، 1984، تاريخ لبنان الاجتماعي، ط2، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، ص52.
[2] الجسر، باسم، 1978، ميثاق 1943 لماذا كان؟ وهل سقط؟، بيروت، دار النهار للنشر، ص52.
[3] الخوري، بشارة خليل، 1960، حقائق لبنانية، ج1، بيروت، منشورات أوراق لبنانية، ص111، ص 112.
[4] الحلو، يوسف خطار، 1957، في الاقتصاد اللبناني، بيروت، دار الفارابي، ص52.

أصدر الجنرال غورو اعتبارا من آب 1920 أحكاماً بالإعدام وإسقاط الحقوق المدنية ومصادرة أملاك عدد من القادة وزعماء البلاد، بجرم التحريض والاتفاق مع أعداء الحكومة الفرنسية، ليجد الفرنسيون أنفسهم منفردين في حكم لبنان وسوريا، ومتحررين من قيود أي التزامات في إقامة حكم وطني.[1]

ارتكز الانتداب الفرنسي في تحديده لمصير السكان الذين وقعوا تحت سلطته، على قسم من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل عام 1920، إلا أنه لابد من الاعتراف بأن هذه المعطيات لم يكن لها دور حاسم في تقرير المصير، معاهدة سايكس– بيكو، ووعد بلفور، ومراسلات حسين مكماهون مع الشريف حسين، كان لها دور أكثر فعالية في تقرير مصير الشرق، من أماني أو إرادة أبنائه.[2]

اتبعت فرنسا سياسة استعمارية بإقصاء جميع العناصر الوطنية الداعية إلى الاستقلال، وأبعدتهم خارج حدود لبنان، مدعية بعدم كفايتهم في إدارة الأعمال، وأن محاولة السلطات الفرنسية ترسيخ الوجود الفرنسي في البلاد، الأمر الذي وضع الفرنسيين في حالة صدام مع القوى الوطنية اللبنانية التي تناضل من أجل كشف الوجه الاستعماري.[3]

اتسمت الإدارة الفرنسية في المشرق بسلطات تنفيذية وتشريعية يمتلكها المفوض السامي الذي يمثل فرنسا، وكان حاكماً مطلقاً وتحت إشراف حكام فرنسيين في أرجاء البلاد، وكانوا لا يمتلكون الخبرة الكافية في إدارة الممتلكات الفرنسية[4]. واتبعت الحكومة الفرنسية سياسة خاصة استهدفت من خلالها تجزئة المنطقة العربية وتشجيع الطائفية، خدمة لأغراضها الاستعمارية وتكريساً لخدمة مصالحها.[5]

لقد خططت سلطة الانتداب الفرنسي على البقاء في سوريا ولبنان بقدر ما تسمح الظروف بذلك، هذه المنطلقات السياسية للانتداب دفعت المعارضين الوطنيين من جميع الطوائف اللبنانية، إلى الاصطدام المباشر بها وتعريتها وكشف الوجه الاستعماري لها.[6]

أصبحت لبنان على أثر الانتداب الفرنسي عليها منطقة نفوذ ومعقلا للنفوذ الفرنسي، حيث جعل الفرنسيون من أنفسهم مسؤولين عن الأقليات المسيحية، وتحديداً الطائفة المارونية لكي يصبح

[1] كوبان، هيلينا، 1985، 400 سنة من الطائفية، ترجمة سمير عطا الله، لندن، منشورات هاي لأي، ص55.
[2] الجسر، باسم، المصدر السابق، ص51.
[3] ضاهر، مسعود، المصدر السابق، ص272.
[4] انطونيوس، جورج، 1946، يقظة العرب، ترجمة علي الركابي، دمشق، مطبعة الترقي، ص413.
[5] لوتسكي، فلاديمير بوريسوفيتس،1971، تاريخ الأقطار العربية الحديث، موسكو، دار التقدم، ص343.
[6] ضاهر، مسعود، المصدر السابق، ص273.

لهم موطئ قدم على البحر المتوسط في المشرق العربي، ومن خلاله يشرفون على مستعمراتهم في شمال أفريقيا، كما يستطيعون مراقبة النفوذ البريطاني على البحر المتوسط في فلسطين ومصر.[1]

بدأت فرنسا بتطبيق انتدابها فعليا على لبنان بعد سقوط الحكم الفيصلي في سوريا في الثامن والعشرين من تموز عام 1920، وتنفيذا لما جاء في مؤتمر سان ريمو، حيث بدأت فرنسا تفكر جدياً بضرورة إقامة سلسلة من الاستقلالات الذاتية في لبنان تجاوباً مع تنوع الأعراق والديانات[2]. وكانت فرنسا راغبة في ضم لبنان إلى سوريا شرط اعتراف فيصل بمصالح فرنسا في المنطقة، لكن هذا الموقف سرعان ما تغير، لأنه جوبه بمعارضة قوية من الموارنة الذين طالبوا بشخصية مستقلة للبنان.[3]

إعلان دولة لبنان الكبير:

تبعاً للتطورات المحلية والدولية على صعيد المسألة اللبنانية، عقد المؤتمر السوري العام 1919–1920، فبدأ سكان الساحل والأقضية الأربعة (بعلبك، البقاع، راشيا، حاصبيا) بعقد اجتماعات عديدة لبحث الأوضاع السياسية الناجمة عن اتصالات الأمير فيصل والبطريرك الماروني إلياس بطرس الحويك (1843– 1931) في باريس، ومن تلك الاجتماعات اجتماع بيروت في منتصف حزيران (يونيو) 1919، في منزل عارف النعماني، وقد قرر المجتمعون انتخاب مندوبين رسميين للمؤتمر السوري العام المزمع عقده في دمشق، وعقد اجتماع آخر في الثاني من تموز عام 1919، في منزل سليم الطيارة، مستشار جميل الالشي المعتمد العربي في بيروت وبالاقتراع السري العام انتخب عشرة مندوبين من بيروت أعضاء في المؤتمر السوري العام، وأربعة عشر عضوا من مختلف المناطق والطوائف اللبنانية، وكان عدد المندوبين المسيحيين المشتركين في المؤتمر يفوق نسبة تمثيل عدد المسيحيين في البلاد، وكان للمسيحيين الوحدويين القادمين من الجبل دور بارز لاسيما وان خطبهم في المؤتمر طالبت بالوحدة العربية والاستقلال الوطني، مما أعطى المؤتمر شعوراً بالاطمئنان معقوداً بالأمل، وقد أكدت قرارات المؤتمر الصادرة في أوائل تموز عام 1919، على الاستقلال التام الناجز للبلاد العربية.[4]

بعد دخول القوات الفرنسية دمشق ونهاية الحكم الفيصلي، أصبحت الحكومة الفرنسية بموجب ذلك واستنادا إلى مقررات (سان ريمو) سيدة الموقف وصاحبة الرأي والقرار في جبل لبنان، والمنطقة الساحلية لسوريا وعدت معركة ميسلون انتصارا لمطالب اللبنانيين الاستقلالية، وخيبة أمل

[1] الصلح، رغيد، 1946، لبنان والعروبة الهوية الوطنية وتكوين الدولة، حلب، المكتبة العصرية، ص63.

[2] قاسميه، خيرية، 1982، الحكومة العربية في دمشق 1918– 1920، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص171.

[3] قربان، ملحم، 1981، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1، بيروت، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ص157.

[4] انطونيوس، جورج، المصدر السابق، ص405.

كبيرة للمطالبين بالوحدة السورية الرافضين للانتداب الفرنسي، وعلى أثر ذلك نشطت الحركة المطلبية في جبل لبنان على وجه الخصوص وتكثيف المساعي الحقيقية على جميع الأصعدة في سبيل انتصار المشروع اللبناني، القائم على أساس فكرة توسيع جبل لبنان ومنحه حدود المتصرفية التي كان يتمتع بها منذ عام 1861، وكانت حدود المتصرفية تنحصر من الشمال طرابلس التابعة لولاية بيروت، ومن الجنوب قضاء صيدا التابع لها أيضاً وجبل عامل، ومن الغرب ولاية بيروت والبحر الأبيض المتوسط، أما من الشرق يحدها قضائي بعلبك والبقاع الذي ضم وادي التيم والتابعين لولاية دمشق، وقد كانت طرابلس وبيروت سناجق تابعة لولاية صيدا.[1]

نشطت فئة لبنانية تدعو إلى فكرة لبنان الكبير وذلك عبر ضم المدن الساحلية والأقضية الأربعة إلى أراضي المتصرفية وهي التي اصطلح على تسميتها بلبنان الصغير، وقد وجد دعاة هذه الفكرة دعائم مشروعهم في الخريطة التي رسمتها هيئة أركان الجيش الفرنسي الذي احتل لبنان على إثر أحداث سنة 1860، ولا يزال أصلها في محفوظات هيئة الأركان العامة في باريس، ويبدو أن بعض الشخصيات اللبنانية كالبطريرك إلياس الحويك والرئيس أميل إده وسواهما استحصلوا على نسخ منها بمساعدة بعض الفرنسيين الذين روجوا لمشروع لبنان الكبير، سهلت فرنسا مهمة سفر البطريرك الماروني إلياس الحويك إلى باريس على رأس وفد من الأحبار والكهنة، للمطالبة باستقلال لبنان وبحماية فرنسا، أبحر البطريرك، من مرفأ جونية في أواخر صيف عام 1919، على متن مدمرة فرنسية، وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1919، قدم البطريرك الحويك مذكرته إلى مؤتمر الصلح في باريس، تحدث فيها باسم مجلس إدارة جبل لبنان مطالباً الاعتراف باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي، كما طالب البطريرك بإرجاع البقاع الى لبنان.[2]

أصدر المؤتمر السوري مذكرة احتجاج موجهة إلى مؤتمر فرساي، بسبب سفر البطريرك إلياس الحويك إلى باريس وتحدثه باسم اللبنانيين والمطالبة بفصل لبنان عن سوريا، ومما جاء في المذكرة أيضاً: (أن الطائفة المارونية التي يزعم البطريرك أنه يتكلم باسمها ليست إلا الأقلية في لبنان الكبير المزعوم، وأن قسماً كبيراً منها لا يوافق غبطته في رأيه، كما أن سائر الطوائف الممثلة في مؤتمرها هذا ترفض بتاتاً فصل لبنان عن سوريا، لا حياة للبلاد السورية إلا بوحدتها السياسية، فحياتها الاقتصادية تستلزم اتصال البلاد الداخلية بمرافئ الساحل وتسهيل إدارة الساحل من الداخل).[3]

[1] العنزي، بشرى إبراهيم سلمان،2017، موقف اللبنانيين من إعلان دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية 1920- 1946، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ص73، ص74.

[2] مزهر، يوسف، ب ت، تاريخ لبنان العام ج2، بيروت، ص889.

[3] صحيفة، المقتبس، 6 آب 1919.

لم تبدر من الحلفاء بادرة بالإجابة للمطالب اللبنانية، أعلن مجلس إدارة لبنان قراره المؤرخ في العشرين من أيار عام 1919، ومنه:

- أولا: المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار البلاد المغصوبة منه، معظم سكانها من اللبنانيين أصلاً، بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها منه.
- ثانيا: جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية ومؤسسة على الحرية والإخاء والمساواة مع حفظ حقوق الأقليات وحرية الأديان.
- ثالثاً: إن الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية تتفقان على تقرير العلائق الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة.[1]

ومع إعلان لبنان الكبير، أخذ الموقف الفرنسي منحى جديداً بتنظيم الدولة الجديدة وهيكليتها الإدارية مع بيروت العاصمة المركزية لهذه الدولة منذ الأول من أيلول 1920[2]. وكان اللبنانيون على العموم يطالبون باستقلال بلادهم وتوسيع حدودهم، بأن يضم إليهم الأقضية الأربعة، أراضي طرابلس ولبنان الجنوبي، مع بيروت كعاصمة، ودعمت السلطات الفرنسية هذه النظرية، وبدت بريطانيا لا مبالية، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أرسلت بعثة كراين الشهيرة للتحقيق في مطالب الشعوب المعنية.[3]

عندما التقى الماروني والشيعي والدرزي على محاربة المماليك كانوا كلهم رافضين للغريب وتسلطه، يوم التقى الماروني والدرزي على دعم جيش فخر الدين القوي بوجه الدولة العثمانية، لم يكن ذلك تعلقاً بشخص فرد، بل إنما بفكرة وطنية وقومية، يوم التقى اللبنانيون في عامية انطلياس على رفض المصري وسلطته، لم تحل بينهم الفروقات الطائفية وبين النضال معاً لطرد الغريب، صحيح أن النظرة السنية تختلف بعض الشيء عن نظرة باقي الطوائف وعلى هذا الأساس كان رفض دولة لبنان الكبير. [4]

أعلن الجنرال غورو حل ولاية بيروت وجميع تقسيماتها الإدارية وأنهى بالمقابل متصرفية جبل لبنان بعد أن أزال العثمانيون استقلالها الذاتي منذ دخول الحرب، وحل جميع هيئاتها الإدارية وتقسيماتها السابقة، وعلى إثر تلك القرارات التي اتخذت، أعلن الجنرال غورو ولادة دولة لبنان

---

[1] الجميل، بيار، 1970، لبنان بين واقع ومرتجى، بيروت، منشورات الكتاب اللبنانية، ص14.
[2] البير الحداد، حكمت، 1996، لبنان الكبير، ط3، بيروت، دار نظير عبود، ص213.
[3] الصلح، رياض بك، 1960، صفحات مجيدة في تاريخ لبنان، ج1، بيروت، مكتبة الفكر العربي ومطبعتها للنشر والتأليف، ص41.
[4] المصدر نفسه، ص217.

الكبير، من قصر الصنوبر في بيروت بحضور البطريرك الماروني إلياس الحويك، ومفتي الطائفة السنية والعديد من رجال الدين والموظفين والمؤيدين. [1]

لقد منح الفرنسيون سكان جبل لبنان "إدارة ذاتية" وجعلوا من "دولة لبنان الكبير" قاعدة متقدمة لنفوذهم في منطقة الشرق والبلاد العربية، وأن أهمية قيام الكيان اللبناني حسب ما جاء بأحد تقارير وزارة الدفاع الفرنسية، يعد تكريساً لانتصار فرنسا السياسي والعسكري وتأكيدًا للهيمنة الفرنسية على سوريا.[2]

إن إنشاء الانتداب الفرنسي لدولة لبنان الكبير، أدى إلى خلق الكثير من المشكلات الطائفية، فالمسلمون كانوا مضطهدين في ظل الانتداب، بينما كان الموارنة هم المسيطرين على المناصب العليا والرفيعة، حتى أن منصب رئيس الجمهورية لا يتولاه إلا الموارنة، بسبب قربهم من الفرنسيين.[3]

في المجال الإداري بادر المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو إلى إعلان قيام الكيان اللبناني بحدوده الجديدة الموسعة والتي تشمل وادي البقاع فضلاً عن الساحل المحاذي لجبل لبنان، وقد دل سلوك فرنسا قبل هذا الإعلان على أنها كانت تخطط لهذا الإجراء منذ أن نزلت قواتها في بلاد الشام.[4]

قررت الدول الحليفة بعد الحرب العالمية الأولى، بناءً على مبادرة فرنسية، أن تجدد إنشاء الكيان اللبناني، وأن تمنحه من المساحة والموارد ما يضمن له أسباب البقاء، استجيب دون إبطاء للمناشدة التي أبداها قادة لبنانيون، في طليعتهم الموارنة، ولاسيما البطريرك إلياس الحويك، ونائب رئيس مجلس الإدارة لمتصرفية جبل لبنان، داود عمون وهو ماروني، أيضاً أما دعاة سوريا الكبرى، وجلهم من المسلمين، فقد رفضوا فكرة إنشاء الكيان اللبناني، وهكذا اتسع الخرق بين دعاة الكيان اللبناني، العاملين على توسيعه بضم البقاع والمدن الساحلية وعكار ومرجعيون إلى المتصرفية، ودعاة الكيان العربي السوري، وهكذا انتصر مبدأ توسيع الكيان اللبناني سنة 1926، وتكونت دولة لبنان الكبير، بمساعدة فرنسا، وتحولت الدولة إلى جمهورية، برلمانية ذات دستور، غير أن سكان

---

[1] قربان، ملحم، المصدر السابق، ص232.

[2] محسن، إبراهيم، 1998، المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب 1920-1946، دراسات تاريخية، مجلة، العدد (63-64)، بغداد، ص190.

[3] العلكم، جهاد بادع كريم، 2015، إعلان دولة لبنان الكبير 1919-1926، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، العراق، ص123.

[4] زين، نور الدين زين، 1977، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت، دار النهار للطباعة والنشر، ص152.

E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 || AIF: 0.93 || isi 2024: 1.223

الجمهورية الناشئة تضاعف عددهم، بفعل توسيع الكيان واختلف توازنهم الطائفي، وتركيبهم الاجتماعي والديني، إذ ارتفع عدد المسلمين من سنة وشيعة، مع بقاء الأكثرية النسبية للمسيحين.[1]

أما القول بأن اللبنانيين قد رحبوا بالفرنسيين وأيدوا فكرة دولة لبنانية مستقلة عن سوريا وباقي أجزاء العالم العربي، وبأن اللبنانيين دعوا إلى الانتداب الفرنسي وعملوا له، فقول مثل هذا يرفضه الواقع التاريخي وترفضه الوثائق التاريخية التي تناولت الموضوع ومنها محاضر مجلس النواب اللبناني، فالذين رحبوا بالانتداب الفرنسي لم يمثلوا كل اللبنانيين من جهة، ولا طائفة واحدة حتى الطائفة المارونية المعنية بالأمر لم تكن موحدة الآراء إطلاقاً في هذا المجال. [2]

المجلس التمثيلي اللبناني:

في الثامن من آذار (مارس) 1922، أصدر روبيردي كيه بالنيابة عن المفوض السامي الجنرال غورو في لبنان قراراً يقضي بإقامة مجلس تمثيلي منتخب في لبنان يتمتع بحق التشريع، ثم أتبعه بعد أيام بقانون يحدد الإجراءات الانتخابية، وفي 21 أيار (مايو) 1922، جرت الانتخابات على مرحلتين وذلك في جو إعلان المقاطعة من جانب كبير من المسلمين في ظل الاتهامات المتبادلة بالتزوير والضغط والإكراه، وفي (25) أيار انعقد أول اجتماع للمجلس التمثيلي اللبناني، وانتخب النائب حبيب باشا السعد رئيساً للمجلس.[3]

أصدر المفوض السامي القرار المرقم (1307) الصادر في آذار 1922، والمتضمن انتخابات المجلس التمثيلي اللبناني، وأصبح القانون يطبق على الانتخابات النيابية لمجلس النواب اللبناني لاحقاً، واستمر العمل بهذا القانون في جميع الانتخابات النيابية اللبنانية لغاية 1934، والذي جاء بموجب القرار المذكور. [4]

أن تنظيم أعمال المجلس التمثيلي نص على أن يعقد المجلس سنويا وفي دورتين عاديتين كما يجوز دعوته لدورة استثنائية بناء على طلب الحاكم لدراسة المسائل المحددة في الدعوة نفسها، وقد ضم النظام الداخلي للمجلس التمثيلي الكثير من القواعد التي تنظم شؤونه وسير العمل به، ولم يكن للمجلس التمثيلي اختصاص تشريعي حقيقي إلا فيما يخص الشؤون المالية، إذ اختص المجلس بالموافقة على تشريعات الضرائب والرسوم وبدراسة الميزانية ومناقشتها.[5]

أن قوانين الانتخابات في لبنان منذ أول عهد الاستقلال وقبله قائمة على مبدأين هما:

---

[1] روندو، بيير، 1984 الطوائف في الدولة اللبنانية، ترجمة إلياس عبود، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، ص81-82.

[2] الشمري، محمد سگير، 2004، الحياة النيابية في لبنان (1926 – 1943)، بغداد، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي: رسالة ماجستير غير منشورة، ص17.

[3] مسعد، بولس، 1929، لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده، ج1، مصر الجديدة، المطبعة السورية، ص115.

[4] نعمان، عصام، 1979، إلى أين يسير لبنان، بيروت، دار الطليعة، ص50.

[5] خليل، محسن، 1992، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، بيروت، الدار الجامعية، ص284.

- أولا: الاعتراف بشرعية الانتماء الطائفي السياسي.
- ثانيا: مبدأ احتواء النزوات الطائفية بإعطاء كل طائفة حقها في المقاعد النيابية مطبقا وبصورة ثابتة.

وقد تغيرت قوانين الانتخابات مرات عديدة، منذ أن أعلن الدستور سنة 1926، وظلت قاعدة التقسيم الطائفي للمقاعد النيابية من دون أن تمس ومع هذا لم ينهار النظام ولا اشتدت الطائفية على ما كانت عليه.[1]

قدم الفرنسيون خططهم ورأوا أن يستعينوا بالطائفة المارونية، لكي يقيموا دولة لبنان ووجدوا استجابة منهم، إذ أرسلوا البطريرك الماروني إلياس الحويك ليعرض وجهة نظرهم على عصبة الأمم والتي لخصت بالنقاط الآتية:

1- الاعتراف باستقلال لبنان داخليا وخارجيا.
2- تعديل الحدود الطبيعية والتاريخية للحدود اللبنانية.
3- مساعدة الفرنسيين لتحقيق هذه الأماني.[2]

لجنة إعداد الدستور اللبناني:

لقد رفضت سلطات الانتداب منذ سنة 1921، تشكيل لجان لبنانية لوضع صيغة دستورية، كما رفض الجنرال ساراي طلب المجلس التمثيلي، المنعقد بتاريخ 17 تشرين الأول 1925، أن تناط به وحده مهمة وضع الدستور اللبناني، لكن تطورت الأحداث في سوريا وتأثيرها في لبنان دفعت السلطات الفرنسية إلى الرضوخ ودعوة المفوض السامي الجديد هنري دي جوفنيل المجلس النيابي الجديد إلى الاجتماع وانتخاب لجنة خاصة لإعداد الدستور وتنسيق بنوده بمشاركة لجنة بونكور التي شكلتها وزارة الخارجية الفرنسية في باريس لوضع نص الدستور اللبناني.[3]

ألف وزير الخارجية الفرنسي ارستيد بريان لجنة لوضع الدستور اللبناني في باريس، برئاسة بول يونكور (poluongor)، وكان أحد أعضاء هذه اللجنة جيدل (Gidal) أحد كبار أساتذة القانون في جامعة باريس، ومن ضمن أعضاء اللجنة التحضيرية لوضع الدستور ميشال شيحا، المفكر اللبناني الأكثر تفهما للأوضاع اللبنانية القائمة والداعي لضرورة مراعاتها إذ أوكلت إليه مهمة وضع مسودة الدستور.[4]

[1] حريق، إيليا، 1972، من يحكم لبنان، بيروت، دار النهار للطباعة والنشر، ص69.
[2] زين، نور الدين زين، المصدر السابق، ص152.
[3] فرنجية، سايد، 2017، التيارات السياسية ضمن الطائفة المارونية في لبنان، بيروت، دار أبعاد للنشر، ص53.
[4] قربان، ملحم، المصدر السابق، ص193.

كتب المفوض السامي الفرنسي في لبنان (هنري دي جوفنيل) إلى حكومة لبنان يدعو فيها المجلس التمثيلي الثاني، في مدة قصيرة لإعداد الدستور على ضوء مسودة باريس وبذلك اجتمع المجلس وانتخب لجنة خاصة لإعداد الدستور وتنسيق بنوده وكلفت اللجنة استشارة الهيئات الرسمية وأصحاب الرأي من كبار الموظفين والقضاة والمحاميين، وانتخب ميشال شيحا وبترو طراد، مقررين للجنة فتم إعداد أسئلة خطية عن المبادئ الأساسية للدستور الجديد وتم إرسالها إلى أصحاب الاختصاص والخبرة، ثم وضعت اللجنة المكلفة النصوص بالاتفاق مع شارل دباس، ممثل الحكومة مدير العدلية ومندوب المفوضية المسيو سلومياك، ومندوب المفوضية المسيو سوشيه، كونه رجل قانون والمكلف بمعاونة اللجنة، إذ وضعت نصوصاً تحفظ حقوق الانتداب.[1]

طالب اللبنانيون بوضع دستور يؤمن مشاركة وطنية في الحكم، واستجابت سلطات الانتداب لاسيما بعد الثورة في سوريا عام 1925، فوضعت مسودة الدستور استوحته من دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا، وتحول المجلس النيابي اللبناني إلى مجلس تأسيسي، وشكل لجنة لدراسة الدستور، فاستعانت بالمسودة الفرنسية، وعدلتها بما يتلائم مع وضع لبنان، في 23 أيار 1926، أقر المجلس النيابي الدستور اللبناني، بحضور المفوض السامي الفرنسي، وعلى ضوء هذا الدستور أصبح لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، قوام الحكم فيه ثلاث سلطات منفصلة، (تنفيذية) رئيس جمهورية ووزراء، (تشريعية) نواب وشيوخ، (قضائية) قضاة ومحاكم، وظلت بيروت عاصمة لبنان، وعلم البلاد فرنسي داخلة الارزة، وظل لعصبة الأمم إشراف رسمي لكنه اسمي شكلي فقط على الانتداب، وظل للمفوض السامي صلاحيات واسعة وإشراف على الحكم، وأمن الدستور احترام الحريات كافة، وحقوق المواطنين والمساواة أمام القانون، وخص الدولة المنتدبة بامتيازات خاصة في بابه الخامس.[2]

تألف الدستور اللبناني من (102) مادة، توزعت على ستة أبواب، تناولت الدولة وأراضيها وحقوق اللبنانيين وواجباتهم والسلطات العامة، وأحكام تتعلق بالدولة المنتدبة[3]. وذكر ميشال شيحا بشكل واضح أن إدارة البلاد ينبغي أن توزع بالإنصاف بين الفئات الطائفية المختلفة لكنه لم يحدد بشكل دقيق الحصص في هذا المجال، وهذا المبدأ عرف باسم (الاعتراف بالمشاركة الطائفية)، وتضمن الدستور أيضا مبادئ أخرى عديدة سيكون لها أثرها البعيد المدى ضمن النظام اللبناني، فقد أعلنت تلك المبادئ أن البلاد ينبغي أن تكون جمهورية، يتمتع فيها المواطنون جميعا بحقوق

[1] الديري، الياس، 1982، من يصنع الرئيس، بيروت، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ص80.

[2] أبو فاضل، وهيب، 2004، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، ط2، بيروت، مكتبة أنطوان، ص 247.

[3] الجريدة الرسمية، للجمهورية اللبنانية، العدد (1987)، 25 أيار 1926.

متساوية أمام القانون كما كرست نظاما ديمقراطيا، أساسيا في لبنان، يقوم على انتخاب مجلس تشريعي واحد.[1]

إن لبنان بلد تتشارك فيه الأقليات الطائفية، فلا يمكنه سياسياً أن يستمر طويلاً دون مجلس نيابي يكون محط التقاء الطوائف واتحادها، بغية المشاركة في إجراء الرقابة على حياة الأمة السياسية، فحينما نستغني عن المجلس ننقل المناقشة لا محالة إلى المحراب أو في كنفه، وتؤخر بالمقابل التنشئة المدنية، وحينما لا يكون لنا مجلس نيابي لا يكون لنا ما نصد به ضغطاً عنيفاً يأتي من الخارج، وبما أن لبنان بلد ذو طبقات اجتماعية متباينة، تراوح بين أقصى الوبر وأقصى الحضر، فليس له وهو الذي تتوافر لديه قوانين الأحوال الشخصية، أن يتخذ من الشرائع ما لا يصح، في الواقع إلا لهذه الفئة من مواطنيه أو لتلك لهذه المدينة أو لتلك المنطقة.[2]

والتزمت اللجنة التحضيرية لإعداد الدستور مراعاة الأوضاع القائمة في لبنان، وكان في رأي ميشال شيحا، أن الحفاظ على الكيان اللبناني الجديد يستحيل إلا بتفهم العلاقات التقليدية بين الطوائف اللبنانية المختلفة، وأعطائها حقها في الاعتبار والدعوة إلى وضع مادة تقضي بأن يتم توزيع مناصب الدولة بين مختلف الطوائف على نحو عادل.[3]

ومن ضمن مواد الدستور اللبناني، أن لبنان دولة مستقلة ذات سيادة بحدود معلومة، وعلم خاص، وأهلها متساوون أمام القانون، وحرياتهم مصونة، ومعتقداتهم محترمة، ونوع حكمهم جمهوري، رئيسه الأول لبناني ينتخبه المجمع النيابي المؤلف من مجلسي النواب والشيوخ لمدة ثلاث سنوات لا يجوز تجديدها إلا بعد مرور ثلاث سنوات عليها. [4]

خرج الدستور إلى النور في 23 أيار بالمادة (95)، التي هي أصل البلاء في حياة لبنان السياسية إذ تنص على الآتي: (بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة)، كانت صياغة هذه المادة اتفاقاً عشائرياً بين أعضاء لجنة الدستور، أسماء أعضاء اللجنة هم (ميشال شيحا، شبل دموس، عمر الداعوق، يوسف الخازن، فؤاد أرسلان، يوسف سالم، جورج زوين، بترو طراد، روكز أبو ناصر، صبحي حيدر، جورج ثابت، يوسف الزين، عبود عبد الرزاق).[5]

---

[1] كوبان، هيلينا، المصدر السابق، ص56.

[2] شيحا، ميشال، 1962، لبنان في شخصيته وحضوره، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص38.

[3] قربان، ملحم، المصدر السابق، ص193: الصليبي، كمال، 2005، تاريخ لبنان الحديث، ط9، بيروت، دار النهار للنشر، ص37.

[4] خاطر، لحد، 1996، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، منشورات دار لحد خاطر، ص131.

[5] عوض، وليد، 1977، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ص165.

المبحث الثاني: انتخاب أول رئيس للجمهورية اللبنانية

بعد إعلان الدستور اللبناني في الثالث والعشرين من أيار سنة 1926، أصدر المفوض السامي الفرنسي، بعد يومين تعليماته بإنشاء مجلس للشيوخ وتعيين ستة عشر شيخا من الأعيان، فنفذت تعليماته وانتخب محمد الجسر، رئيسا لمجلس الشيوخ.[1]

لقد عبر المفوض السامي الفرنسي بوضوح عن هدفه من وضع دستور 1926، عندما قال: "إني بالغ السرور بإعلان الدستور اللبناني، أننا وجدنا هنا أديانا وأجناسا متفرقة، ونحن نحاول أن ندفع بعضنا نحو البعض الآخر لا لكي تتصادم بل ليعملوا معا من أجل المصلحة العامة".[2]

في 26 أيار دعا المجلسان إلى اجتماع موسع، لانتخاب أول رئيس للجمهورية اللبنانية، بموجب الدستور الذي يحفظ للانتداب كامل حقوقه ويضع المفوض السامي في قمة السلطة، افتتحت جلسة المجمع النيابي الذي يضم مجلس النواب برئاسة موسى نمور، ومجلس الشيوخ برئاسة محمد الجسر وبحضور الحاكم الفرنسي كيلا (kela)، وكبار الموظفين والقضاة والضباط الفرنسيين واللبنانيين، وتم الاقتراع وأعلنت النتيجة بالإجماع انتخاب شارل دباس.[3]

كان شارل جرجي دباس (1884– 1935)، هو مرشح الفرنسيين من طائفة الروم الأرثوذكس، كان ترشيحه من أجل تهدئة مخاوف الجماعات الإسلامية المختلفة من احتمال سيطرة الموارنة على النظام السياسي، نظراً لتحالفهم الطويل مع فرنسا، وكانت مدة الرئاسة للرئيس الجديد هو ثلاث سنوات، كما ينص عليها الدستور في المادة التاسعة والأربعين.[4]

كان محمد الجسر الذي ترأس الجلسة بصفة رئيس مجلس الشيوخ والأكبر سنا من موسى نمور رئيس مجلس النواب، كان قد طلب من موظف المجلس أن يقرأ المادة التاسعة والأربعين من الدستور، لانتخاب رئيس الجمهورية، والتي تنص: "ينتخب رئيس الجمهورية، بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي، وتدوم رئاسته ثلاث سنوات (ثم أصبحت ست سنوات لاحقاً)، ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانقضاء مدة ولايته، ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة"، وبعد ذلك دعا رئيس المجلس لانتخاب رئيس الجمهورية، بالاقتراع السري.[5]

[1] بليبل، المصدر السابق، ص485.
[2] ضاهر، المصدر السابق، ص317.
[3] الديري، المصدر السابق، ص81.
[4] كوبان، المصدر السابق، ص57.
[5] عوض، المصدر السابق، ص41.

كلف الرئيس المنتخب شارل دباس أول رئيس للجمهورية، تأليف أول حكومة لهذه الجمهورية، فشكل في الأول من حزيران سنة 1926، حكومة تألفت من ستة وزراء وتولى فيها بالإضافة إلى الرئاسة، وزارة المالية، فكلف أوغست أديب (1859– 1936)، أول رئيس وزراء في تاريخ لبنان.[1]

ارتدت انتخابات رئيس الجمهورية في لبنان طابعاً خاصاً ومميزاً في بعض الظروف، نظراً للعديد من الاعتبارات، منها ما يتعلق بموقع رئاسة الجمهورية في النظام الدستوري_ السياسي اللبناني في مختلف مراحله، ومنها ما يرتبط بطريق أو بآخر ببعض الأوضاع الإقليمية والدولية أو غيرها من قضايا محلية داخلية، بصرف النظر عن العوامل والاعتبارات المؤثرة في إيصال المرشحين إلى سدة الرئاسة، فقد أولى الدستور الحق لمجلس النواب في انتخاب المرشحين للرئاسة الأولى، وقد حدد توقيت الانتخاب وآليته، كما أولى هذا الحدث أهمية على ما عداه من أمور عند حلول الاستحقاق الانتخابي، فمجلس النواب وفق المادة (75) من الدستور أي عندما يكون ملتئماً لانتخاب رئيس الجمهورية "يعتبر هيئة انتخابية لا اشتراعية، ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة، أو أي أمر آخر"، كما نصت المادة (73) من الدستور على "قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل، أو شهرين على الأكثر، يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حتماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس".[2]

الرئاسة في النظام السياسي اللبناني، هي عقدة حبل الرئاسات، رئيس الجمهورية قانونيا، يلي الأحكام ولا يحكم، لكنه يحكم، ورئيس مجلس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية، لكن مجلس الوزراء لا يجتمع عادة إلا برئاسة رئيس الجمهورية، والأكثرية النيابية هي التي ترشح رئيس مجلس الوزراء في الاستشارات، لكن غالباً ما تترك أكثريتها الحرية لرئيس الجمهورية في اختيار رئيس وزرائه، والحكومة لا تسقط في البرلمان إلا نادراً وعندما تفقد دعم رئاسة الجمهورية، أن رئاسة الجمهورية في النظام السياسي اللبناني، تجمع الحكم الرئاسي إلى جانب الحكم البرلماني، وتسمح لمنصب رئيس الجمهورية بغلبة شاملة على الرئاسات الأخرى، هذه الغلبة هي وجه الغلبة المارونية في السلطة، فرئيس الجمهورية هو ممثل هذه الغلبة، داخل العلاقات السياسية في التركيبة اللبنانية، تعيد هذه الغلبة تشكيل التحالفات داخل مجلس النواب، هكذا يأتي رئيس الجمهورية وأغلبيته الجديدة

---

[1] ضاهر، غنام، عدنان محسن، رياض، 2012، معجم حكام لبنان والرؤساء 1842– 2012، بيروت، دار بلال للطباعة والنشر، ص270.

[2] حسين، خليل، 1995، انتخابات رئاسة الجمهورية دستوريا وواقعيا، الحياة النيابية مجلة، لبنان، العدد (المجلد السادس عشر)، أيلول، ص54.

إلى جانبه، ويعاد تنظيم الحياة السياسية اللبنانية، في جميع مراتبها التنفيذية والتشريعية، على ضوء غلبة رئاسة الجمهورية على الرئاسات الأخرى.[1]

من أهم الصلاحيات التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية هي حق حل مجلس النواب وفق المادة (55) من الدستور والتي تنص على "يحق لرئيس الجمهورية أن يتخذ قراراً معللاً بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة"، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين ويدعى المجلس الجديد للاجتماع خلال خمسة عشر يوما التي تلي نتيجة إعلان الانتخاب، ويكون الحل لمجلس النواب للأسباب التالية:

1- تمرد المجلس عن الاجتماع رغم دعوته مرتين متتاليتين.

2- في حالة رد الميزانية برمتها بقصد شل يد الحكومة.

3- اتخاذ قرارات من شأنها إخراج البلاد على الانتداب ولا يجوز حل مجلس النواب مرة ثانية للمشكلة التي حل من أجلها المجلس السابق. [2]

إن العديد من الاعتبارات والظروف الموضوعية للبنان ساهمت في إيصال بعض المرشحين لسدة الرئاسة، ومن أبرز العوامل والمؤثرات، لم ترتبط معركة رئاسة الجمهورية ببرنامج المرشح بشكل عام وبصرف النظر عن وجود مثل ذلك البرنامج أو عدمه، فإن التركيز غالباً ما كان يعطي شخص الرئيس وموقعه والدور البارز في عمليات التسوق المحلي أو الإقليمي أو الدولي، بمعنى أن غالبية رؤساء الجمهورية الذين تعاقبوا على الحكم في لبنان، لم يلعب المشروع السياسي- الاقتصادي – الاجتماعي الدور الفاعل في إيصالهم إلى سدة الرئاسة، وإن معظم رؤساء الجمهورية قد مارسوا سلطاتهم السياسية والدستورية من دون الاستناد إلى نهج معين أو محدد نحو الملفات الأساسية في الحكم بل استند في مجمله إلى عدة مبادئ أساسية انفرد بها كل رئيس في ممارسته لسلطاته سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، إن ظروف لبنان وموقعه الجغرافي – السياسي في منطقة الشرق الأوسط قد حددت في مواقع كثيرة شخصية الرئيس المفترض للوصول إلى موقع رئاسة الجمهورية، بمعنى أن ارتباط حل بعض الأزمات الإقليمية بأوضاع لبنان الداخلية وأزماته المتلاحقة، قد ساهم في معظم الأحيان إلى إيصال رؤساء للجمهورية لم يكن بمقدورهم القيام بأدوار فاعلة على الصعيد الداخلي والخارجي.[3]

بحسب الدستور الجديد تعين على اللبنانيين أن ينتخبوا رئيسهم بأنفسهم، لقد طالب البطريرك الماروني إلياس الحويك أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً، ونظمت الكنيسة المارونية حملة دعائية

[1] جابر، خالد، 1976، التوازنات المسلحة حول انتخابات الرئاسة في لبنان، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (58)، ص6.

[2] مجذوب، محمد، 1957، محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان، بيروت، دار منيمنة للطباعة والنشر، ص21.

[3] حسين، المصدر السابق، ص57.

لهذا الهدف وعمل البطريرك على ترشيح (نجيب ملحمة)، كما طالب اميل اده بالرئاسة للموارنة وبدأ بإعداد نفسه لهذا المنصب، لكن ترؤس ماروني للدولة قوبل بمعارضة شديدة من قبل باقي الطوائف اللبنانية، التي كانت تخشى الهيمنة المارونية على الدولة، لم ينتظر المفوض السامي هنري دي جو فنيل الموعد الرسمي لإعداد معركة الرئاسة، وأعطى توجيهه باختيار شارل دباس مدير العدلية ليصبح رئيساً للجمهورية، وهو من طائفة الروم الأرثوذكس ومتزوج من فرنسية، وهو شديد الولاء للفرنسيين ومسألة وصوله للرئاسة لا تواجه معارضة قوية، لأن طائفته صغيرة وجميع الطوائف الأخرى لن تعترض عليه، لأن نجاحه يبعد وصول رئيس ماروني، بعد انتخاب شارل دباس رئيساً لأول جمهورية لبنانية، تم تشكيل أول حكومة لبنانية، برئاسة أوغست أوديب، ويكون لبنان قد دخل مرحلة جديدة من تطوره السياسي.[1]

كانت ولادة الدستور اللبناني مقدمة لولادة أول رئيس جمهورية، فكان من خارج طاقم المتصارعين على الرئاسة، وتم اختياره من قبل المفوض السامي دي جو فنيل، وهيأ له أجواء الانتخاب بالإجماع، لأنه كان أكبر موظف في الإدارة اللبنانية، وهكذا أخذ شارل دباس كرسي الرئاسة من درب إميل إده وبشارة الخوري وحبيب السعد.[2]

رأى الفرنسيون أن يأتوا برئيس جمهورية لكرسي الرئاسة، من الطائفة الأرثوذكسية، فيخففون من الاعتقاد الذي غرسه في نفوس الناس المسيو كولندر نائب القنصل الفرنسي في بيروت الذي جاء على رأس البعثة السياسية الفرنسية في تشرين الثاني 1918، الذي ترأس قداساً حبريا احتفالياً في كاتدرائية مار جريس المارونية على البرج، وهو قداس حضره كبار الزعماء، وعظماء الموارنة بأجمعهم، وقد جاؤوا يدعون فيه بدوام النصر للأم الحنون فرنسا، وعلى اثر القداس وقف المسيو كولندر وألقى خطابا حيا فيه الموارنة وأشاد بصداقة فرنسا لهم منذ أجيال وأجيال، وأضاف: "لقد جاءت فرنسا لعند اصدقائها التقليديين الموارنة تقف بجانبهم وتلبي ندائهم وتحافظ عليهم وعلى صداقتهم إلى الأبد"، وبطبيعة الحال، قامت قيامة المسلمين والأرثوذكس، والدروز، وأخذوا يقولون في كل مكان، تأتي فرنسا عندنا للموارنة فقط، واعتبر بعض كبار الموارنة هذا الكلام خطأً سياسيا فادحاً في مقدمتهم حبيب باشا السعد، بأن فرنسا جاءت تخدم الموارنة وحدهم في لبنان، وتستعبد ما سواهم، وقد ظل استياء المسيحيين من غير الموارنة والمسلمين من كلام كولندر راسخاً في نفوسهم عدة سنوات، ولو لم يتدارك الفرنسيون هذا الاستياء، لأثر كثيراً على الاستفتاء الذي جرى سنة 1922، بإشراف لجنة كينغ – كراين الأمريكية، التي أرسلها رئيس الولايات المتحدة الامريكية، وودرو ويلسون صاحب الأربعة عشر بنداً المعروفة.[3]

[1] فرنجية، المصدر السابق، ص57.

[2] عوض، المصدر السابق، ص165.

[3] الرياشي، اسكندر، 1961، رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، منشورات المكتب التجاري، ص39، ص40.

إن الانتداب الفرنسي كان يعلم بمدى الحساسية القائمة بين الجماعات المارونية، فإنه اختار للرئاسة الأولى في 1926، الأرثوذكسي شارل دباس، فدباس كان أول الرؤساء اللبنانيين، يساعد من جهة على تجنب البلاد صراعات الموارنة، ويسهم من جهة أخرى في تقليل النفور الإسلامي من الكيان اللبناني الجديد، ومن الدور الأساسي الذي للموارنة فيه.[1]

إن تعيين شارل دباس، من قبل الفرنسيين على اعتبار أن هذا التعيين يرضي القسم الأكبر من الأرثوذكس في بيروت، وكان بقية أرثوذكس لبنان يأخذون العظات والدروس والنزعات السياسية عنهم ويعملون بها، وهكذا يقتنع الأرثوذكس بالرجوع عن موقفهم السلبي المعادي للفرنسيين، ويقبلون الانتداب الفرنسي، إن السبب الذي حدا بالموارنة إلى القبول بشارل دباس رئيساً للجمهورية، تقديراً للمزايا التي يتحلى بها وعلمه الغزير وخبرته السياسية، ويرى البطريرك الماروني إلياس الحويك، أن الرئاسة اللبنانية من حق الطائفة المارونية دون سواهم.[2]

اختارت فرنسا شارل دباس ليكون أول رئيس للجمهورية، وسوغت سبب اختيارها له أمام الرأي العام الفرنسي واللبناني بأنه الشخص الأكثر قبولاً من الجميع، فهو الذي سبق أن عمل ضد الدولة العثمانية، وهو الأرثوذكسي المنتمي إلى الطائفة التي لا تشكل عددية كالموارنة والسنة وهو المحبوب من الفرنسيين. كان أول اعتراض على اختيار الدباس للرئاسة من قبل البطريرك الماروني إلياس الحويك، الذي اعتبر الرئاسة الأولى هي حق للطائفة المارونية، واقترح نجيب باشا ملحمة ليكون أول رئيس للجمهورية، غير أن فرنسا اقنعته بأن خير من يتولاها في هذه الظروف هو مرشحها الأرثوذكسي، رأت المفوضية الفرنسية أن جهاز الحكم الدستوري المطبق في لبنان، فضفاض ولا يتناسب مع حجم البلد، واتفقت مع شارل دباس على تعديل الدستور، فالتأم مجلس النواب ومجلس الشيوخ، في مجمع نيابي في تشرين الأول سنة 1927، وأقر تعديلات كان أبرزها إلغاء مجلس الشيوخ، ودمج أعضائه بمجلس النواب، وتوسيع صلاحيات السلطة الإجرائية (التنفيذية)، وجعلها متفوقة بصلاحياتها على البرلمان.[3]

بعد وضع الدستور كان وجيه وجهاء بيروت نجيب سرسق، من المرشحين لمنصب أول رئيس جمهورية للبنان، الذي يمتلك من وجاهة وثراء ومكانة كبيرة، كان اختيار الفرنسيين لشارل دباس الأرثوذكسي، أول رئيس للجمهورية عبارة عن ضربة معلم، رئيس من شأنه أن يقلب معارضة الروم ورفضهم للفرنسيين إلى موالاة، والدباس لا غبار على مولاته للفرنسيين، ومتزوج من فرنسية، أما نجيب سرسق فاستبعد بسبب مواقفه السابقة، على الأرجح وعدم ثقة الفرنسيين بولائه، وتوفرت

[1] بدون اسم المؤلف، 1985، الزعامة المارونية من حبيب السعد إلى سمير جعجع، بيروت، العربية الدولية للطباعة والنشر، ص5.

[2] زعيتر، محمد، 1986، المشروع الماروني في لبنان جذوره وتطوراته، بيروت، الوكالة العالمية للتوزيع، ص443.

[3] ضاهر، غنام، عدنان محسن، رياض، المصدر السابق، ص109، ص110.

في الدباس كل المزايا المتوفرة في نجيب سرسق، مضافاً إليها واحدة في غاية الأهمية وغير متوفرة في سرسق ثقافته وولائه للفرنسيين، فمعارضة سرسق السابقة تحت شعار (لبنان خطأ تاريخي) هي كما يبدو التي حرمته من فرصة أن يكون أول رئيس للجمهورية اللبنانية.[1]

أنيطت السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية، وهذه لم تكن كلها مستوحاة من دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية، إنما أيضاً من دساتير أخرى كالدستور المصري لعام 1913، والبلجيكي لعام 1831، والفرنسي لعام 1830، أيام الملك لويس فيليب دورليان.[2]

حصل التعديل الثاني للدستور اللبناني في عهد الرئيس شارل دباس، في أيار 1929، رافعاً مدة ولاية رئيس الجمهورية من ثلاث إلى ست سنوات مانحاً إياه حق حل مجلس النواب، وكان مجلس النواب يتألف من نواب منتخبين، وآخرون معينين بمرسوم من رئيس الجمهورية، يتخذ في مجلس الوزراء حرصاً على تمثيل الطوائف والمناطق، وكان عدد النواب المعينين يوازي نصف عدد النواب المنتخبين، استهدف هذا التعديل تعزيز السلطة التنفيذية، بعد إلغاء مجلس الشيوخ الذي لم يعمل به إلا ثمانية عشر شهراً (من أيار 1926 حتى تشرين الأول 1927).[3]

في عهد حكومة حبيب باشا السعد (1866_ 1942)، تم التجديد لشارل دباس، في آذار 1929، بعدما أطلقت الصحف اسم الثري القادم من مصر، جورج لطف الله، واستأجر الرجل لهذا الغرض قصراً في حي السراسقة، قرب قصر الرئاسة الذي كان يسكن فيه شارل دباس، وبلغ الإفراط من بعض الصحفيين في تأييد الرجل الواسع الثراء، إن رشحوه ملكاً على لبنان، باعتبار أنه كان يحمل لقب أمير من الشريف حسين، بعدما ساهم مالياً في الثورة الحجازية ضد العثمانيين، وجاء التجديد للدباس ليجعل مسألة جورج لطف الله مجرد فقاعة، كانت البلاد على أبواب انتخابات نيابية تحدد موعدها في تموز 1929، وكان رئيس الحكومة حبيب باشا السعد يترأس الحكومة ويتزعم قائمة انتخابية في جبل لبنان، وتولى سولومياك الرجل الثاني بعد المفوض السامي ووكيله، إقناع شارل دباس بتغيير الحكومة، واقترح اسم بشارة الخوري، وجاء الشيخ بشارة الخوري رئيس حكومة للمرة الثالثة، ليشرف على انتخابات تموز، بقانون انتخابي جديد يحدد النواب المنتخبين بثلاثين، والمعينين بمرسوم في مجلس الوزراء بخمسة عشر نائباً، وكان وزير داخلية الانتخابات بشارة الخوري شخصياً.[4]

[1] صليبيا، لويس ، 2019، لبنان الكبير أم لبنان خطأ تاريخي؟، ط5، جبيل، دار ومكتبة بيبليون، ص215، ص216.
[2] الهاشم، الأب ريمون، 2007، الانتداب الفرنسي على لبنان، ظروف إقراره، دولة لبنان الكبير وإعلان الدستور، منشورات الجامعة الأنطونية، ص350.
[3] المصدر نفسه، ص351.
[4] عوض، وليد، المصدر السابق، ص169.

استمرت الخلافات في الأوساط المارونية، وفي المؤسسات اللبنانية، رئاسة الحكومة، والانتخابات والمجالس النيابية، شكل أوغست أوديب حكومته الثانية، وبعد تسلم رئاسة الوزراء كل من حبيب باشا السعد وبشارة الخوري، كما شكل إميل إده الحكومة للمرة الأولى عام 1930، كرست نتائج انتخابات تموز 1929، وجهة الخلافات المارونية ودخلت المجلس النيابي شخصيات مارونية جديدة لم تكن موالية للانتداب الفرنسي، ولكن الخلافات المارونية تمحورت حول شخصيتين مارونيتين أطوارهما مختلفة، بدأً من المنافسة الشخصية حتى الخلافات المدنية، وقيادة تيارين سياسيين مختلفين في الرؤية السياسية، تيار بشارة الخوري كان من دعاة استقلال لبنان عاملاً على أهمية الوجود الإسلامي والتعايش المسيحي المسلم في لبنان الواحد، وكان يرى أن الدولة العربية تشكل المجال الطبيعي لنشاط لبنان الاقتصادي، عرف تيار إميل إده بنزعته الاستقلالية عن السوريين والمسلمين، ورأى أن لبنان الكبير وطن قومي مسيحي. [1]

حاولت بعض القوى الإسلامية الاعتراف بلبنان الكبير، والتفاعل فيه عملاً وقولاً ولذا شارك المسلمون بإحصاء سنة 1932، الذي أثبت مساواة عدد المسلمين بعدد المسيحيين، رغم التزوير الحاصل فيه، غير أن الملابسات السياسية والطائفية التي جرت بمناسبة انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية سنة 1932، دعت القوى الإسلامية المعتدلة والمتطرفة معا، إلى الاستياء من الفكر الطائفي الذي لايزال يسيطر على السياسة الفرنسية واللبنانية، فقد رفضت فرنسا والقوى الطائفية معاً وصول الشيخ محمد الجسر إلى منصب رئيس الجمهورية، رغم موالاته لفرنسا، لا لشيء إلا لأنه ينتمي إلى الطائفة الإسلامية.[2]

أرسلت برقيات باسم المسلمين في لبنان إلى رئيس الجمهورية الفرنسية (دومير DOUMER) وإلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية، وإلى عصبة الأمم في جنيف، وقد جاء فيها: "بما أننا نشكل نصف سكان الجمهورية اللبنانية، لنا الحق في الوصول إلى سدة الرئاسة الأولى، لأن لبنان اليوم ليس لبنان ما قبل الحرب، أي لبنان الوطن القومي المسيحي"، وجاء في البرقية المرسلة إلى رئاسة الوزراء الفرنسية: "إن المسلمين في لبنان يشكلون نصف السكان ويمتلكون ثلاثة أرباع الثروة الوطنية فيه، لذا يعتبر المسلمون في لبنان أن الترشيح لرئاسة الجمهورية هو من أبسط حقوقهم الطبيعية والمشروعة، فالمسلمون يحتجون بشدة على المداخلات الرامية إلى قطع الطريق أمام المرشح المسلم لفرض مرشح مسيحي.[3]

---

[1] فرنجية، سايد، المصدر السابق، ص62، ص 63.

[2] حلاق، حسان علي، 1983، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936، بيروت، الدار الجامعة للطباعة والنشر، ص22.

[3] صليبيا، لويس، المصدر السابق، ص318: حلاق، حسان، 1985، تاريخ لبنان المعاصر 1913_ 1952، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص135، ص136.

بعد انتهاء الانتخابات النيابية، عقد المجلس النيابي الجديد اجتماعاً بتاريخ 13 تموز 1929، لانتخاب موظفيه، ففاز بالرئاسة الشيخ محمد حسين الجسر (1881- 1934)، انتهت مدة رئاسة شارل دباس الثانية بتاريخ أيار 1932، وعند البحث في انتخاب من يخلفه تضاربت فيه آراء النواب، وحدثت بذلك مشكلة الرئاسة، وأراد الشيخ يوسف الخازن أن تكون الرئاسة للشيخ محمد الجسر، وطلب آخرون غير ذلك مما كانت حالة البلاد وتقاليدها المرعية تحول دون قبوله، عندئذ لم يرى المفوض السامي مخرجاً من ذلك المأزق إلا بأن يبقي شارل دباس ولو إلى زمن ريثما تزول من الطريق تلك الحوائل المعقدة.[1]

المبحث الثالث: **تعليق الدستور اللبناني** 1932

بدأت معركة رئاسة الجمهورية في أواسط سنة 1931، بين اميل اده الذي يتزعم الكتلة الوطنية، وبشارة الخوري، الذي يتزعم الكتلة الدستورية، وفي بداية سنة 1932، توفيه البطريرك إلياس الحويك، وانتخب مكانه البطريرك الماروني أنطوان عريضة.

عند انتهاء الولاية الثانية للرئيس شارل دباس، سنة 1932، برز الشيخ محمد الجسر أقوى المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية، حيث كان يؤيده (28) نائباً من أصل (45)، كانت أكثريتهم من المسيحيين، لكن الفرنسيين رفضوا الموافقة على ترشيحه وأخذوا برأي شارل دباس، في تعليق الدستور اللبناني، وحل المجلس النيابي، فحالوا بذلك دون وصول شخصية إسلامية إلى منصب رئيس الجمهورية.[2]

في 9 أيار 1932، دعا المسيو ريكلو مندوب المفوض السامي في لبنان الشيخ محمد الجسر، إلى ديوانه في السراي، فلبى الدعوة الشيخ وبيده نسخة من الدستور ليشرح له نصوصه المتعلقة بالانتخابات، ففاجأه المندوب بتسليمه قراراً من المفوض السامي، بإيقاف مفعول هذا الدستور وحل المجلس النيابي والوزارة، وبتعيين الدباس رئيساً للدولة لأجل غير مسمى، يعاونه مجلس مديرين، وبقى الدباس في كرسي الحكم رئيساً معيناً، كانت تلك التدابير نكبة على الدستور وعلى البلاد، وخطيئة الدباس لا تغتفر، سواء عرف بالتدابير قبل وقوعها فقبل بها أو بعد وقوعها فرضي عنها، مكث الدباس ست سنوات في الحكم رئيساً للجمهورية منتخباً انتخاباً شرعياً وحامياً للدستور.[3]

لم يكن ترشيح محمد الجسر لرئاسة الجمهورية، إلا السبب المباشر لتعليق الدستور، أما السبب الأساسي فيعود إلى رغبة سلطات الانتداب بالعودة إلى ما قبل إعلان الدستور 1926،

[1] خاطر، لحد، المصدر السابق، ص140.

[2] ضاهر، غنام، عدنان محسن، رياض، المصدر السابق، ص230.

[3] الخوري، المصدر السابق، ص179.

بالإضافة إلى عدم اطمئنان السلطات الفرنسية لسلوك السياسيين اللبنانيين وتسجيل عدم قدرتهم على إدارة شؤون البلاد وأنهم بحاجة دائمة إلى الوصاية، المأساة الدستورية أحدثت في البلاد استياء عاماً، فزادت من نقمة المسلمين على الوصاية الفرنسية وتحرك تيار بشارة الخوري (الكتلة الدستورية)، للتنديد بالطغيان الفرنسي، وقد طلب النائب الماروني ميشال زكور من محمد الجسر رئيس مجلس النواب، دعوة المجلس إلى عقد جلسة رسمية يتخذ فيها قراراً بالاحتجاج على العمل الذي أقدم عليه ممثل الانتداب، وهو عمل يراه اللبنانيون تعسفاً وعدواناً صارخاً على الحياة الديمقراطية في لبنان.[1]

عين في الثاني عشر من تشرين الأول سنة 1933، المفوض السامي الفرنسي المسيو دي مارتيل خلفا، هنري بونسو، (Henri ponsot) ما أن تسلم المفوض الجديد مهام وظيفته حتى فكر جدياً بتبديل الأوضاع المؤقتة، بأوضاع أخرى بغية إعادة الدستور إلى حيز التنفيذ على مراحل، ومن الثابت تعطيل الحياة الدستورية سنة 1932، قد خلق بلبلة في السياسة اللبنانية، لمدة إحدى عشر سنة أي إلى سنة 1943، وكان معروفاً لدى الجميع أن بطريرك الموارنة أنطوان عريضة، يريد حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية، وفي أواخر سنة 1933، قدم شارل دباس استقالة من رئاسة الجمهورية، فأصدر المفوض السامي دي مارتيل قراراً بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية، سنة واحدة تبتدئ في آخر كانون الثاني سنة 1934، على أن يفصل تعيينه عن تسلم الحكم بشهر واحد يكون فترة انتقال، ويتولى فيها الحاكم الفرنسي (بريفا اوبوار) الإشراف على الانتخابات النيابية، وأنزل المفوض السامي عدد نواب المجلس إلى (25) عضواً، منهم (18) ينتخبهم الشعب، وسبعة يعينون من قبل المفوض السامي، على أن تكون ولاية المجلس أربع سنوات، وقعت الانتخابات في شهر كانون الثاني 1934، وبعد انتهاء الانتخابات اكتمل عدد المجلس وانتخب شارل دباس رئيساً لمجلس النواب، بإيعاز من المفوض السامي مجاملة لمنصب الرئيس السابق، وفي 28 من كانون الثاني تسلم حبيب باشا السعد رئاسة الجمهورية وتعيين عبد الله بيهم أمين سر الدولة.[2]

في شباط 1933، أدلى بطريرك الموارنة أنطوان عريضة، بحديث إلى جريدة "المقطم" المصرية إبان المفاوضات التي كانت جارية آنذاك بين المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان هنري بونسو، وبين الحكومة السورية، وكان جل الحديث تعقيباً على بيان كان قد أدلى به هنري بونسو، أمام لجنة الانتدابات في عصبة الأمم، ذكر فيه أن لبنان بين البلدان التي قبلت الانتداب، بطيبة خاطر وذلك لاختلاف مذاهب سكانه، ورأى أن جميع هذه المذاهب من الأقليات التي لا يمكن لواحدة منها أن تسود الأخرى، لكن بطريرك الموارنة علق لمراسل "المقطم" في بيروت على

[1] فرنجية، المصدر السابق، ص67، ص68.

[2] الخوري، المصدر السابق، ص184، ص185.

E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 || AIF: 0.93 || isi 2024: 1.223

كلام المفوض السامي بقوله: "نعم نحن قبلنا الانتداب بطيبة خاطر، أما الأقليات والأكثريات وقولهم فينا فلا تعنينا، فلبنان وطن مسيحي".[1]

دعا المفوض السامي بتاريخ كانون الأول 1935، مجلس النواب إلى انتخاب رئيس للجمهورية، خلفاً لحبيب باشا السعد، لمدة ثلاث سنوات غير قابلة التجديد، وحدد كانون الثاني 1936، موعدا لها، جرت الانتخابات الرئاسية بتاريخ الثاني من كانون الثاني سنة 1936، فاز فيها إميل أبراهيم إده (1884- 1949)، بفارق صوت واحد على منافسه بشارة الخوري، أقدم إميل إده على تعيين أيوب جرجس ثابت، (1874- 1947)، أمين سر الدولة، محل عمر بيهم فكان لهذا التعيين وقع سيء لدى المسلمين الذين اعتادوا أن يكون هذا المنصب من نصيبهم، وأن الانتخابات الرئاسية جرت بتوجيه من المفوض السامي دي مارتيل، ففي الدورة الأولى نال إميل اده، (13) صوتاً وبشارة الخوري، (11) صوتاً.[2]

عارضت السلطات الفرنسية انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، وأتهم بأنه خصم لسياسة فرنسا، كما أن المفوض السامي لم يستحسن وصول إميل اده إلى الرئاسة بطريقة تجعل منه رئيسا قوياً، فقد حرص دي مارتيل على فرض التوازن بين أده والخوري وتدخل في الانتخابات بحيث ضمن نجاح إده بأكثرية صوت واحد فقط، مما عمل على إضعافه وإجباره على الاتكال على الفرنسيين كمصدر للسلطة في لبنان، بعد أن أصبح إده رئيساً تزعم بشارة الخوري المعارضة، فواصل مطالبته بإعادة الدستور كاملاً غير منقوص وطلب الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة مع فرنسا تحل محل الانتداب.[3]

أعلن الرئيس اللبناني إميل اده بأن الحكومة الفرنسية راغبة في بدء مفاوضات مع الحكومة اللبنانية لعقد معاهدة (صداقة وتعاون)، كالتي عقدتها مع سوريا، وهي على غرار المعاهدة بين العراق وبريطانيا واشترط المفوض السامي دي مارتيل أن تكون المفوضات في باريس، وتم التوصل بعد مفاوضات مطولة إلى عقد معاهدة الصداقة والتعاون الفرنسية – اللبنانية، وفي أثر ذلك عقد مجلس النواب اللبناني، جلسة مخصصة للمصادقة على المعاهدة فوافق المجلس على نص المعاهدة، وتعهدت فرنسا من خلال المعاهدة بأن تسعى ليكون لبنان بلداً مستقلاً ويكون عضوًا في عصبة الأمم، وتساعد المعاهدة على تقدم لبنان الاقتصادي والسياسي، وتعهد النواب بصون المصالح الفرنسية التي لا تتعارض مع الاستقلال، وفي الثالث عشر من تشرين الثاني سنة

[1] الريس، رياض 2001، لبنان تاريخ مسكوت عنه، بيروت، رياض الريس للطباعة والنشر، ص 27-28.

[2] مغبغب، توفيق نعيم، 2012، نعيم المغبغب رافع علم الاستقلال، الاحداث السياسية من 1920- 1960، بيروت، ص40.

[3] فرنجية، المصدر السابق، ص69، ص70.

E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 || AIF: 0.93 || isi 2024: 1.223

1936، تم توقيع المعاهدة بين الرئيس إميل اده، والمفوض السامي دي مارتيل، وكانت صالحة لمدة خمسة عشر عاماً، وأن المعاهدة لم يوافق عليها البرلمان الفرنسي واعتبرت بحكم الملغاة.[1]

عقد مؤتمر الساحل، في العاشر من آذار 1936، وقد وجه على أثر مذكرة تاريخية إلى المفوض السامي جاء فيها: "الاهتمام بصيانة الكيان اللبناني بحدوده الحالية من دون أي تغيير أو تعديل"، ومن جانب آخر فإن التجارب أثبتت منذ تكوين الدولة اللبنانية، أن حقوق المسلمين مهضومة، لذلك طالب المسلمون أن تحتوي المعاهدة اللبنانية_ الفرنسية على أحكام خاصة تضمن توزيع وظائف الدولة، توزيعاً عادلاً بين الطوائف وإدارة لا مركزية في الدولة، وإن تطبيق المعاهدة الفرنسية – اللبنانية، يتطلب بقاء القوات الفرنسية مع النفوذ الفرنسي حتى عام 1961، وبذلك تمنح المعاهدة السيطرة على الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية للفرنسيين.[2]

عودة الحياة الدستورية سنة 1937:

في 4 كانون الثاني 1937، أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً دعا فيه إلى عودة الحياة الدستورية مجددا، مدة رئاسة الجمهورية ست سنوات، ودورة المجلس النيابي أربع سنوات، وأصدر رئيس الجمهورية اللبنانية، إميل إده مرسومين رقم واحد واثنان، المتعلقين بتأليف الوزارة، طالبت الكتلة الدستورية ببقاء الكيان اللبناني، على حاله وفتح باب المفاوضات لعقد معاهدة تحالف وصداقة مع فرنسا، وتم استدعاء النواب من قبل رئيس الجمهورية غير الدستوري المعين من قبل المفوض السامي الفرنسي، واستشارتهم بشأن الدستور، ومناقشة قرارات المفوضية الفرنسية بإعادة العمل بالدستور جزئيا، وأجمع النواب على إعادة الحياة الدستورية، وأن قرار إعادة الدستور هو انتصار للكتلة الدستورية، وكان من أهدافها عقد معاهدة تحالف وصداقة مع الحكومة الفرنسية، أسوةً بسوريا، وأنها طالبت بفتح باب المفاوضات في تشرين الأول بوفد لبناني لإجرائها لعدم وجود وزارة مسؤولة تجاه مجلس النواب، وقد توحدت الصفوف فكان المعارضون أول من تناسوا الماضي، ليواجه لبنان الأحداث جبهة واحدة حفاظاً على كيانه ومصالحه العليا.[3]

الحرب العالمية الثانية 1939 وإيقاف الحياة الدستورية في لبنان:

في الأول من أيلول 1939، اندلعت الحرب العالمية الثانية، وفي الحادي والعشرين منه اتخذ المفوض السامي الفرنسي غبريال بيو (puaua)، قرارا بحل المجلس النيابي والوزارة وتعطيل الحياة الدستورية، بحجة ضرورات الحرب، وتشكيل مجلس إدارة برئاسة أمين سر الدولة عبد الله

---

[1] الشمري، المصدر السابق، ص103، ص106.

[2] قربان، المصدر السابق، ص213.

[3] محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة بتاريخ 2 شباط 1937.

بيهم[1]. وإزاء هذه الإجراءات طغت على لبنان موجة قلق خاصة، أشارت إلى أن فرنسا تسترسل بالطغيان والسيطرة على الأماكن الحساسة ولم يبقى للبنانيين من مظاهر الحكم سوى رئاسة الجمهورية.[2]

وفي 22 حزيران (يونيو)1941، وقعت كل من فرنسا وألمانيا الهدنة بعد أن هزمت فرنسا، وأقيمت فيها حكومة فيشي، (vichy)، الموالية للألمان برئاسة الجنرال بيتان (puaua) واستدعي المفوض السامي (غبريال بيو)، وعين مكانه الجنرال دانتز (Deunts)، الذي أقال إميل إده من منصب رئاسة الجمهورية وعين مكانه الرئيس ألفرد جورج نقاش (1886–1978)، وتألفت وزارة جديدة، كان الوطنيون الفرنسيون عبر العالم والذي أطلقوا على أنفسهم اسم الفرنسيين الأحرار، يعملون مع جيوش الحلفاء من أجل تقويض دعائم حكم فيشي ومسانديه الألمان، وفي حزيران (يونيو) 1941، شق البريطانيون والقوات الحليفة لهم طريقهم صعودا من فلسطين إلى داخل سوريا ولبنان، وخلال تقدمهم ألقت طائراتهم آلاف المنشورات التي أعلن فيها الفرنسيون الأحرار بسيادة الدولتين واستقلالهما. استمرت الحرب خمسة وأربعين يوماً، بعد ذلك دخلت القوات الحليفة سوريا ولبنان، ولم يتغير النظام القائم في لبنان، بدأ الفرنسيون الأحرار مترددين في التحرك باتجاه هدفهم المعلن المتعلق باستقلال لبنان، وإن البريطانيين هم الذين أمنوا معظم القوة أثناء التقدم في سوريا ولبنان، وأن الأمن العسكري أصبح شأن بريطانيا أولاً.[3]

لم يلتزم أي من الفرنسيين والبريطانيين بتعهداتهم نحو لبنان، فالفرنسيون وعلى الرغم من تعهد كاترو، لم يكونوا على استعداد لمنح لبنان استقلاله التام، والبريطانيون لم ينفذوا وعدهم بعدم منافسة الفرنسيين في المنطقة.

في شهر آب 1941، وصل إلى بيروت، الجنرال ديغول وحل في مقر القيادة الفرنسية واتصل بأبرز المسؤولين السياسيين اللبنانيين، ومنهم بشارة الخوري وكانت المقابلات تعبر عن وجهة النظر في الأمور المنتظر تحقيقها في لبنان، ونجح ديغول في إبعاد البريطانيين عن شؤون سوريا ولبنان، مع احتفاظهم بالقيادة العسكرية فقط وقد ترك ديغول إدارة شؤون لبنان إلى المفوض السامي الفرنسي جورج كاترو (Catrou)، الذي قام بجولات في لبنان وحدد موعد الاستقلال في السادس والعشرين من تشرين الثاني 1941، وجدد الثقة بالرئيس الفرد نقاش كحل يبعد الانقسام الناشئ من خلاف الكتلتين الدستورية والوطنية وشدد على إبقاء معاهدة 1936، ووعد لبنان دولة مستقلة ذات سيادة.[4]

---

[1] قدورة، زاهية، 1968، تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة، ص311.

[2] الساتر، لبيب عبد، 1986، تاريخ لبنان المعاصر، ط4، بيروت، دار المشرق، ص236.

[3] كوبان، المصدر السابق، ص62.

[4] الخوري، المصدر السابق، ص241.

عانى لبنان من مشاكل عديدة بعد انتقال السلطة إلى حكومة (فيشي) والتحول الذي طرأ على السياسة العامة الفرنسية، والمشاكل المستجدة مع البريطانيين، المتواجدين في فلسطين ومصر والعراق، كما أن سياسة المفوض السامي الجديد لم تعد واضحة تجاه لبنان.

إعلان الاستقلال سنة 1941، دفع المد الوطني إلى تخطي الإطار الطائفي، الذي فرضته سياسة الانتداب، فبرزت إلى الساحة معارضة ذات طابع شمولي وطني على الرفض للوجود الانتدابي والدعوة إلى الوحدة مع سوريا، وتمكنت هذه المعارضة من نقل المعركة الوطنية إلى قلب المناطق المارونية، وبالتحديد إلى مقر الطائفة في بكركي، وأن تجمع فيه ممثلين لكافة الطوائف والقوى الوطنية المعارضة للانتداب، وذلك تحت رعاية البطريرك الماروني أنطوان عريضة، وافتتح البطريرك عريضة مؤتمر بكركي بخطاب جاء فيه: "إن الشعب الحر سن قوانينه الدستورية التي تقدس الحريات الشخصية والحريات العامة والتي تؤمن تمثيل الطوائف والمناطق تمثيلا عادلاً، والشعب الحر له حق تقرير المصير، لا فرق بين طائفة وأخرى، نريد استقلالاً مبنياً على المساواة بالحقوق تأخذ كل طائفة فيه حقوقها بنسبة أهميتها"، كانت أبرز مقررات المؤتمر تدور حول استقلال وحرية لبنان، وسن القوانين الدستورية التي تكفل الحياة، وأدرك الفرنسيون مدى الخسارة التي تلحق بنفوذهم في لبنان نتيجة موقف البطريرك الماروني في مؤتمر بكركي، فهم يحاولون التفرقة بين الطوائف كي يعززوا مواقع نفوذهم المنهار، والبطريرك يجمع وحدة الطوائف أبرزها الدعوة للاستقلال.[1]

في الثامن من حزيران سنة 1941، أصدر سفير بريطانيا العظمى في القاهرة (مايلز لامبسون)، والجنرال كاترو مندوب فرنسا الحرة تصريحاً مشتركاً أعلنا فيه استقلال لبنان وسوريا ونهاية الانتداب الفرنسي عليهما، وكان الغرض من هذا التصريح الموافق في تاريخه لشروع القوات الحليفة في الحملة التي عرفت باسم، (الحملة السورية)، التماس رضاء الشعبين اللبناني والسوري والحصول على معونتهما ضد جنود فيشي، وبالفعل ساهم السوريون واللبنانيون على حد سواء مساهمة فاعلة واسعة في معونة الحلفاء، إلا أن ممثلي فرنسا، بعد دخول القوات الحليفة إلى البلاد، كلما ابتعد تاريخ الثامن من حزيران 1941، يظهرون ميلاً واضحاً إلى نسيان عهودهم، ولم يبد منهم أي رغبة في إنجاز ما وعدوا به محتمين تارة بظروف الحرب ومحاولين طوراً أن يؤمنوا سلفاً عقد معاهدة لا تكون إلا صيغة جديدة للانتداب.[2]

جاء إعلان الاستقلال في بيان كاترو ضربة أليمة للتيار الطائفي المنادي بضرورة بقاء الانتداب الفرنسي على أرض لبنان، والذي رفع شعار "لا لبنان بدون حماية فرنسية"، وكان هذا

[1] ضاهر، المصدر السابق، ص131، ص132.

[2] شمعون، كميل، مراحل الاستقلال، ط2، بيروت، دار النهار للنشر، ص8-9.

التيار يرهن مستقبله السياسي على بقاء الجيوش الفرنسية، على أرض لبنان ويبشر دوماً بأن الاعتراف بزوال الانتداب يعني زوال الحكم المسيحي فيه، ويبالغ أحياناً في التخويف فيقول: "لا سبيل لبقاء المسيحيين في لبنان المستقل إلا بضمانة أجنبية – فرنسية بالدرجة الأولى، لمنع المسلمين من ابتلاعه أرضا وشعباً" وتمثل هذا التيار أساساً بحز (الوحدة اللبنانية) الطائفي والعديد من أنصار الرئيس إميل إده، لقد أسقط بيان كاترو الاستقلالي معظم أوراق هذا التيار، وانهار الجدار الفرنسي الذي كان يسند إليه ظهره.[1]

وبعد تحسن الموقف العسكري للحلفاء في ساحات الحرب منذ أواخر سنة 1942، نزلت الحكومة الفرنسية عند رغبة الشعب اللبناني، فأعلنت في تشرين الثاني من السنة نفسها، عن رغبتها وعزمها على إعادة العمل بالدستور وإجراء انتخابات عامة في لبنان مطلع سنة 1943.[2]

عودة الحياة الدستورية 1943:

كان الفرنسيون قد بدأوا يعيدون تنظيم الحكم في البلاد، تنفيذاً لوعد الاستقلال، ففي الخامس والعشرين من شهر آذار سنة 1943، أصدر المفوض السامي الفرنسي كاترو قراراً بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان، أعاد بموجبه دستور 1926، بعد أن حذف النصوص القائلة بتعيين نصف النواب من قبل السلطة التنفيذية، وبذلك انتهى حكم الرئيس الفرد نقاش، وكذلك حكومة سامي الصلح معاً، وتعيين (أيوب جرجس تابت 1874- 1947)، رئيسا للجمهورية ورئاسة الحكومة أيضاً، مع وزارات الداخلية، والعدلية، والتموين، وهي الحكومة الثلاثية التي تألفت منه ومن خالد شهاب، وبولص مسعد.[3]

أقيم احتفال رسمي في السراي، حضره الرئيس نقاش وأمناء سر الدولة وكبار الموظفين فيها، حيث ألقى كاترو خطاباً ألمح فيه إلى صيغة تعاون جديد بين البلدين، تكرس بمعاهدة صداقة وتحالف، مع حق لبنان بتنظيم قواه العسكرية وفي التمثيل الخارجي، ورد الرئيس الفرد نقاشا بكلمة شكر فيها فرنسا، وأوضح أن لبنان لن يعقد أية معاهدة قبل حصوله على الاستقلال التام، وكان أول المهنئين بالاستقلال ملك بريطانيا جورج السادس الذي أرسل مبعوثاً دبلوماسيا إلى بيروت هو الجنرال إدوارد سبيرس (Edward Spears)، ثم بدء الاعتراف باستقلال لبنان من قبل عدة دول كالاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول العربية.[4]

---

[1] ضاهر، مسعود، 1984، لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق، ط2، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، ص126.

[2] الحميداوي، محمد رضيوي فجر، 2010، الأزمة السياسية اللبنانية 1943، والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، العراق، ص54.

[3] ضاهر، غنام، عدنان محسن، رياض، المصدر السابق، ص131.

[4] أبو عيسى، شادي خليل، 2008، رؤساء الجمهورية اللبنانية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص43.

إن الاتجاهات الطائفية قد أثارت استياء المسلمين، ذلك لأنها كانت تشير إلى سيطرة طائفة على الحكم، فإن البطريرك الماروني ظل يعتبر في هذه الفترة الرئيس السياسي للبلاد.[1]

حاول الجنرال كاترو التدخل في شؤون الحكم مراراً، ودعا إلى إجراء انتخابات، فأرسل الرئيس نقاش في 25 شباط (فبراير) 1943، إلى الجنرال كاترو كتاباً احتج فيه على السياسة الفرنسية التي لا تبررها حالة الحرب معتبراً أنه هو صاحب الحق في الدعوة إلى الانتخابات، وأبلغ الرئيس نص هذا الكتاب إلى ممثلي الدول التي كانت قد اعترفت باستقلال لبنان، فتوتر الحال بين الجانبين، وفي الثامن عشر من آذار (مارس)، طالب كاترو الرئيس نقاش بالاستقالة فرفض، ودعمه في ذلك الشعب وزعمائه، إلا أن الجنرال كاترو أصدر في اليوم نفسه قراراً قضى بعزل الفرد نقاش وحكومته ليخلفها أيوب تابت.[2]

اوكل الفرنسيون إلى أيوب ثابت رئيس الجمهورية، إجراء انتخابات نيابية بلبنان تعيد الحياة البرلمانية المعطلة وذلك تنفيذا لإعلان الاستقلال من قبل كاترو سنة 1941، ووضع حدًا لنظام الانتداب في لبنان، باشر أيوب ثابت مهمته عند مفرق خطر، عند النقطة التي تحاشى جميع الرؤساء قبله طرقها وفتح أبوابها، كانت الأيام أيام حرب والأحكام العسكرية مفروضة، وفرنسا المنتدبة للبنان محتلة ومكسورة، والفرنسيون الأحرار حكام لبنان تحت سيطرة البريطانيين، واليقظة الوطنية الاستقلالية وخصوصاً العربية، في أشد حماسها وقوتها، والمسلمون في كل مكان من لبنان أشد تماسكاً، انتقى الرئيس أيوب تابت هذا الوقت العصيب لينادي بتقسيم طائفي جديد للمقاعد النيابية بالمجلس المنتظر انتخابه، يكون فيه المسيحيون أكثر عدداً من المسلمين، بنسبة غير مقبولة وأخذ في الوقت نفسه يعد القوائم الانتخابية الجديدة التي تساعدها الحكومة للنجاح، واختار معظم رجالها من المسيحيين المتعصبين، الذين لا يجدون أي عطف عند المسلمين.[3]

بدأ الرئيس أيوب تابت يترجم عقيدته إلى أفعال متطرفة ضد المسلمين، وضد وحدة اللبنانيين، أصدر في السابع عشر من حزيران (يونيو) 1943، مرسومين تشريعيين يحمل المرسوم الأول رقم (49) وحدد فيه زيادة عدد النواب ب (54) نائباً، (32) مقعداً للمسيحيين، (22) مقعداً للمسلمين، وقد توزعوا على النحو التالي: (18) للموارنة، (6) للروم الكاثوليك، (3) للأرمن الأرثوذكس، (2) للأقليات المسيحية، و(10) للسنة، (9) للشيعة، (3) للدروز، أما المرسوم الثاني فيحمل الرقم (50) وهو يتعلق بتوزيع زيادة عدد النواب على المناطق الانتخابية، وتسجيل المغتربين اللبنانيين، وأصلهم من لبنان ومحل إقامتهم في الخارج وقد اختاروا الجنسية اللبنانية، ومعنى ذلك تسجيل أبناء المهجر من المسيحيين لاسيما الموارنة، ومن المعروف أن المسلمين

[1] .H.Longrigg Syria and Lebanon under French Mandate, pp, 324-325

[2] أبو عيسى، شادي خليل، المصدر السابق، ص43.

[3] الرياشي، اسكندر، المصدر السابق، ص 103، ص104.

عارضوا هذا الاتجاه، بتسجيل المغتربين لبنانيين، وذلك منذ عهد الرئيس السابق إميل إده وحكومته التي كان يرأسها آنذاك خير الدين الأحدب، ولابد من الإشارة بأن المرسومين (49)، (50)، قد أثارا الطوائف الإسلامية، وأحدثا احتجاجا.[1]

في اجتماع المؤتمر الذي عقد برئاسة مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد الذي تنادى إليه جميع الزعماء المسلمين، وزعماء الدروز، وفي ذلك الاجتماع وضعوا "الفيتو" على الرئيس أيوب تابت، مع تدخل الفرنسيين ونصائح أصدقاء الرئيس أيوب تابت، قال إنه "لن يتراجع"، وكان يبرر عمله بقوله "أن الطابع المسيحي على لبنان إذا زال زال معه لبنان"، لذلك انتقته السماء هو رئيساً للدولة لكي يحافظ على ذلك الطابع.[2]

وسط موجة غضب شديد دفعت الأمير مجيد أرسلان، إلى التهديد بصوت عال في المؤتمر العام، "إذا لم يتراجع أيوب تابت عن قانون انتخاباته فسأقوصه بهذا المسدس" مما دفع المفوض السامي الجديد جان هللو (HELLEU JEAN)، وبعد مداخلة الجنرال كاترو، الطلب منه الاستقالة، فاستقال أيوب تابت في الحادي والعشرين من تموز سنة 1943.[3]

عين بترو إسكندر طراد (1876- 1948)، رئيسا للجمهورية، خلفا للرئيس أيوب تابت الذي أقاله المفوض السامي هللو، وخاطب بترو طراد الشعب اللبناني في الثالث من آب (أغسطس) 1943، داعياً إياه ليبرهن من خلال الانتخابات أنه سيضع المصالح الخاصة جانباً في سبيل مصالح الوطن العليا والكبيرة، وطالباً من المسيحيين، أن يبرهنوا مرة جديدة أنهم أخوة لسائر الطوائف، وبعد وساطة مصطفى النحاس، رئيس وزراء الحكومة المصرية، صدر قرار بتحديد عدد المقاعد في المجلس النيابي، بخمسة وخمسين مقعداً، (30 للمسيحيين ، 25 للمسلمين)، واعتمد هذا التوزيع الأساس لجميع الحكومات اللبنانية، حتى تعديل الدستور سنة 1990.[4]

من الأهمية بمكان الاطلاع على تقرير بريطاني سري حول أزمة المرسومين (49)، (50)، مرسل من المفوضية البريطانية في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن في السابع عشر من تموز (يوليو) 1943، ومما جاء فيه أن نوري السعيد رئيس وزراء العراق قابل في بيروت مفتي الجمهورية محمد توفيق خالد ورياض الصلح وعددًا من الزعماء المسلمين المهمين، وقد وجد رياض الصلح مرتاحاً للمباحثات التي يجريها مع كاترو، غير أن المفتي أبلغه بالأمس بأن الحلول التي اقترحها كاترو بالنسبة إلى شكاوي المسلمين، تدفع بالأمور على ما يبدو في طريق مسدود، فالمسلمون وافقوا مترددين على المقترحات التي عرضها رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس،

[1] حلاق، حسان، تاريخ لبنان المعاصر، المصدر السابق، ص199، ص200.
[2] الرياشي، اسكندر، المصدر السابق، ص104، ص105.
[3] ضاهر، غنام، عدنان محسن، رياض، المصدر السابق، ص132.
[4] أبو عيسى، المصدر السابق، ص50.

ولكنهم فوجئوا بأن الموارنة عارضوا بشدة هذا الحل، بحيث إنه لم يعد هناك حل لهذه الأزمة، ونتيجة لتردي الأوضاع السياسية اتخذ المفوض السامي هيللو، قراراً بإقالة أيوب تابت، وطلب من السفير البريطاني (سبيرز) المشاركة بحل الأزمة المستعصية، وقام سبيرز بزيارة البطريرك ومفتي الجمهورية وتباحث معهما في الثلاثين من تموز (يوليو) 1943، بضرورة إنهاء الأزمة المطروحة.[1]

بناء على تسوية ادوارد سبيرز، أصدر المفوض السامي هيللو في الحادي والثلاثين من تموز (يوليو)1943، مرسوما رقم (302. F.C) حدد فيه عدد النواب (55) نائباً، (30) للمسيحيين، (25) للمسلمين، أي كل (6) نواب مسيحيين، يقابلهم (5) نواب مسلمين، على أن يوزع المجلس النيابي الجديد على النحو التالي: (18) مارونياً، (11) سنياً، (10) شيعة، (6) من الروم الأرثوذكس، (4) من الدروز، (3) من الروم الكاثوليك، (2) من الأرمن، (1) من الأقليات، وفي اليوم التالي أذاع سبيرز الوزير البريطاني المفوض، رسالة إلى اللبنانيين، أوضح بها حرص المسلمين على وحدة لبنان والعيش مع المسيحيين، وأشار إلى أن الحل الذي اعتمد عليه حضرة السفير هيللو يبدو منصفاً للغاية، ومادامت الطائفة الإسلامية قد قبلت أن يكون من العدل وجود أكثرية مسيحية في المجلس النيابي اللبناني.

شهد صيف سنة 1943، في لبنان استعدادات واسعة للانتخابات النيابية، بعد تسوية الأزمة الناتجة عن المرسومين (49) و(50)، وقد بدأت فرنسا بدعم الكتلة الوطنية برئاسة إميل إده، بينما دعمت بريطانيا الكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري.[2]

بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في عموم لبنان، عقد مجلس النواب اللبناني الجلسة الأولى في الحادي والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1943، ووفقا للمادة (75) من الدستور اللبناني والتي تنص: "أن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعد هيئة انتخابية لا هيئة تشريعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أي عمل آخر"، باشر مجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية، وكانت النتيجة لصالح بشارة الخوري ونال (44) صوتاً من أصل (47)، وأعلن المجلس عن انتخاب بشارة الخوري (1890- 1964)، رئيساً للجمهورية.[3]

[1] حلاق، المصدر السابق، ص209-210.

[2] العميري، شيماء فاضل مخيبر، 2000، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ص96.

[3] الشمري، محمد، سكّير، المصدر السابق، ص128.

لقد استقبل انتخاب بشارة الخوري بترحيب كبير من معظم اللبنانيين، وانتخاب الخوري كان معناه أن الهيمنة الفرنسية في لبنان أصيبت بضربة عنيفة، لأنه منذ بدء الحملة الانتخابية، المفوضية الفرنسية تدخلت بشكل واضح لمصلحة إميل إده.[1]

لقد فتحت معركة الاستقلال التام على مصراعيها بعد نجاح لوائح المعارضة، وانتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، واختيار رياض رضا الصلح (1894– 1951) لرئاسة الوزراء، ولم يعد بمقدور هذين الزعيمين أن يتراجعا عن تحقيق المطالب التي وعدا بها دون أن يفقدا الثقة التي منحها إياها الشعب وممثلوه في البرلمان. لقد كان لابد من الإسراع في تنفيذ المطالب التي رفعت إبان المعركة الانتخابية، للحفاظ على النهوض الجماهيري الكبير من جهة، ولتحقيق انتصارات سياسية حقيقية في الاستقلال والخلاص من الحماية والانتداب لأن الظروف التاريخية مؤاتية تماماً للوصول إلى هذا الهدف.[2]

في 21 تشرين الأول (أكتوبر) 1943، وفي رسالة موجهة من المفوض السامي هيللو إلى رئيس الجمهورية اللبنانية، أشار فيها حول ما جاء في البيان السياسي لرئيس الوزراء أمام المجلس النيابي، وبان لجنة التحرر الوطني الفرنسية ترى بأن نية الحكومة في تعديل الدستور وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة، لا يتناسب ذلك مع شروط الانتداب الذي لازال موجوداً، وأن لجنة التحرر الوطني الفرنسية لا تسمح بأي تعديل في الدستور من جانب الحكومة اللبنانية وتستنكر أي مناقشة لهذا الموضوع في المجلس النيابي.[3]

كانت أول مبادرة لتنفيذ ما جاء بالبيان الوزاري من وعود استقلالية، كان تحرير الدستور من كل النصوص التي تكرس الانتداب الفرنسي، من جهة أخرى قررت الحكومة اللبنانية طرح مشروع تعديل الدستور للتصويت إلى مجلس النواب وتسلم كل الإدارات العامة والمصالح التي كانت تقبض عليها السلطات الفرنسية، كقوى الأمن والمصالح المشتركة، والجمارك، وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول، أبلغت الحكومة اللبنانية، السيد هيللو المندوب الفرنسي، رغبتها في استلام كل المصالح اللبنانية وتحويل المندوبية الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية كغيرها من البعثات، وذلك كتعبير عن ممارسة الاستقلال والسيادة.[4]

وقع رئيس الجمهورية التعديلات الدستورية التي وافق عليها المجلس ونشرت في اليوم الثاني في الجريدة الرسمية، قبل أن يتسنى للفرنسيين تقديم أي اعتراض عليها، في يوم العاشر من تشرين

---

[1] ريان، محمد رجائي، 1989، الأزمة السياسية اللبنانية عام 1943 في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة المؤرخ العربي، العدد 40، ص82.

[2] ضاهر، المصدر السابق، ص159.

[3] ريان، المصدر السابق، ص 84.

[4] الجسر، المصدر السابق، ص101.

الثاني 1943، نفذ هيللو خطته في اعتقال وسجن رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح، ومجلس الوزراء ماعدا اثنين هما مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا، تجنباً للصدام مع الدروز، وتم نقلهم إلى قلعة راشيا، وفي اليوم ذاته أصدر هيللو جملة قرارات تقضي بتعليق الدستور، وحل مجلس النواب وإجهاض التعديلات الدستورية.[1]

ومن ضمن قرارات هيللو تعيين إميل إده رئيساً للجمهورية ورئيساً للحكومة اللبنانية، مع تخويله السلطات المحددة، باشر إميل إده مشاوراته لتأليف وزارة بديلة عن الوزارة المعتقلة في راشيا، توجه نحو شخصيات عديدة حيادية مسيحية وإسلامية من أصدقائه ومؤيديه وأفراد حزبه، وعندما أخفق في كل محاولاته أصدر إميل إده المرسوم رقم (2)، ألف بموجبه حكومة من مجلس يضم المديرين والموظفين بدل تأليفها من الوزراء مبدلاً بذلك شكل الحكم الذي وضعه منذ تسلمه مقاليد السلطة.[2]

ردت الحكومة الوطنية في الثالث عشر من تشرين الثاني 1943، على إجراءات إميل إده الإدارية، بإصدار بلاغ وجهته إلى عموم مأموري وموظفي الجمهورية اللبنانية أكدت فيه أن حكومة إميل إده هي حكومة غير شرعية، لأنها غير منبثقة عن الأمة وعينت بطريقة مخالفة للدستور، والبلاغ بتوقيع حبيب أبو شهلا القائم بأعمال رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء.

اهتز اللبنانيون في الحال للحدث الخطير الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ بلادهم وعدوا التدابير الجديدة غير قانونية، كما عدوا المفوض السامي الفرنسي، معتدياً عليهم لأنه بعد تعديل الدستور وإلغاء الانتداب فقد سلطته وحق تدخله في شؤونهم، ثار الشعب على اختلاف مذاهبه وطبقاته ومنظماته ثورة شعبية عظمى، أذابت الفوارق الدينية في بوتقة الأمة اللبنانية، وتضامن الشعب تضامناً متيناً، والتف صفاً واحداً حول عقيدته الوطنية وتمسكه باستقلاله والمحافظة على كرامته، كما احتج مجلس النواب العراقي، على ما قام به المفوض السامي الفرنسي، ضد الحكومة الشرعية في لبنان وطلب المجلس عدم تدخل السلطات الفرنسية في الشؤون الداخلية للبنان، كون الحكومة اللبنانية حكومة شرعية، واتسعت مواقف الأقطار العربية ضد الاعتداء على الشرعية للجمهورية اللبنانية، في مصر، وفلسطين والأردن والسعودية.[3]

في يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الموعد المحدد الذي أعطاه الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، لإعلان الاحكام العرفية في لبنان، وقامت القوات البريطانية

[1] محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة بتاريخ 8 تشرين الثاني 1943.

[2] تقي الدين، منير، 1953، ولادة استقلال، بيروت، دار العلم للملايين، 1953، ص70-71.

[3] الشمري، المصدر السابق، ص140.

بإطلاق سراح المعتقلين، حيث أصدرت لجنة التحرر الوطني الفرنسية تعليماتها بإطلاق سراح الرئيس اللبناني، ورئيس الوزراء والوزراء، واستدعاء المفوض السامي هيللو من بيروت.[1]

استطاع اللبنانيون ان يضعوا جامعا مشتركاً بينهم والذي تعهد به المسيحي اللبناني أن يتخلى عن التمسك بضمانة غربية والمسلم أن يقبل بحدود لبنان الحالية، وقد أوصلهم هذا الجامع المشترك إلى تحقيق الاستقلال عن فرنسا.[2]

استقبل الشعب اللبناني نبأ الإفراج عن زعمائه بالفرح والابتهاج بالنصر، رافعين العلم اللبناني الجديد الذي اتفق على رسمه في بشامون وهو يرمز إلى استقلال لبنان عن فرنسا، كما رفع فوق المؤسسات الرسمية والمجالس البلدية في كل أرجاء الدولة اللبنانية.

الخاتمة:

في ضوء ما تم تناوله في مباحث الدراسة تم التوصل إلى الدور الذي اضطلع به رئيس الجمهورية اللبنانية، في الحفاظ على المؤسسة الدستورية، وحماية الحريات العامة، ومواجهة جميع التحديات، وكان هدف الأساس لرئيس الجمهورية هو بقاء لبنان موحد الأرض والشعب والمؤسسات، فكان للمواطن اللبناني أثناء الانتخابات، الدور المميز للعملية السياسية.

تبين أن السلطة المنتدبة قد أعدت مرشحها لرئاسة الجمهورية سلفاً هو أحد الذين أشرفوا على ولادة الدستور اللبناني مدير العدلية آنذاك شارل دباس (أرثوذكسي).

أرادت فرنسا من خلال انتدابها على لبنان وتشكيل المجلس التمثيلي بعد إعلان دولة لبنان الكبير، تحقيق التوازن الطائفي بين اللبنانيين بدلاً من الوطن المسيحي الذي وعدت به المسيحيين، وأن إعداد الدستور اللبناني كان بإرادة فرنسية نفذتها شخصيات لبنانية موالية للسياسة الفرنسية، قد وفر حياة برلمانية ودستورية لجميع اللبنانيين وخصوصا المسلمين، كان إقبالهم واسعًا للمشاركة في التعداد السكاني لسنة 1932، من أجل تفوقهم السكاني، والقبول بالأفكار السياسية للزعماء المسيحيين من أجل بناء الدولة اللبنانية التي تتقبل الجميع.

بعد انتهاء ولاية الدباس حدثت أزمة انتخاب رئيس جديد بسبب الخلاف بين إميل إدة وبشارة الخوري، واتجه بعض النواب إلى ترشيح محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية، رافق ذلك تظاهرات في بيروت ومناطق لبنانية بسبب سوء الوضع الاقتصادي والهيمنة الفرنسية على القرار اللبناني، على إثر ذلك علق الدستور المفوض السامي هنري بونسو، وحل مجلس النواب وأقال الوزارة في

---

[1] محمد، المصدر السابق، ص86.

[2] الصلح، منح، 1980، الصراع السياسي في لبنان وأبعاده العربية، مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد (6)، السنة السابعة، 1980، ص45.

التاسع من أيار 1932، ومدد ولاية الدباس الذي اضطر للاستقالة نتيجة النقمة الشعبية في الثاني من كانون الثاني 1934.

عين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية من قبل المفوض السامي لمدة سنة ومددت رئاسة بموجب النظام المؤقت لغاية 20 كانون الثاني 1936، وخفض عدد النواب من (45) إلى (25)، وانتخب إميل إدة رئيساً للجمهورية في 20 كانون الثاني 1936، في مواجهة بشارة الخوري بعد انسحاب حبيب باشا السعد، وأعيدت في عهدة الحياة الدستورية بشكل كامل، وأبرم معاهدة تحالف وصداقة مع فرنسا وافق عليها البرلمان اللبناني ولم يوافق عليها البرلمان الفرنسي، وفي الحادي والعشرين من أيلول 1937، أصدر المفوض السامي غبريال بيو قرارا بتعليق الدستور وحل المجلس النيابي وإقالة الحكومة والحد من سلطة رئيس الجمهورية، مما أدى إلى تقديم إميل إدة الاستقالة في 4 نيسان 1941.

الفرد نقاش عين رئيسا للدولة في 9 نيسان 1941، وشهد عهده خلافات مع سلطة الانتداب وفي الثامن عشر من آذار 1943، طلب الجنرال كاترو منه الاستقالة فرفض مدعوماً من الشعب، إلا ان كاترو أصدر قراراً قضى بعزل الفرد نقاش وحكومته في اليوم نفسه.

في 12 نيسان 1943، عين الجنرال كاترو أيوب تابت رئيساً للدولة لإجراء انتخابات ينبثق منها مجلس نيابي يقوم بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وكانت أزمة المرسومين قد أقالت أيوب تابت من رئاسة الجمهورية، بقرار من المفوض السامي هيللو في الحادي والعشرين من تموز (يوليو) 1943، بعد إصراره على تنفيذ المرسومين.

عين بترو طراد رئيسا للجمهورية في 22 تموز 1943، وجاء لمهمة إجراء الانتخابات النيابية، وتسليم الحكم للرئيس الذي ينتخبه المجلس الجديد، وبعد وساطة مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية، والتدخل البريطاني، صدر قرار بتحديد عدد مقاعد المجلس النيابي (55) مقعداً (30) للمسيحيين و(25) للمسلمين، وانتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية في عهد بترو طراد.

بشارة الخوري هو أول رئيس للجمهورية اللبنانية، بعد نيل الاستقلال، انتخب 21 أيلول (سبتمبر) 1943، واستمر في سدة الرئاسة إلى 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، حين تم اعتقاله من قبل سلطات الانتداب الفرنسي مع رئيس الحكومة رياض الصلح وعدد من أعضاء حكومته في قلعة راشيا، بسبب التعديلات الدستورية التي أقرتها الحكومة ووافق عليها مجلس النواب وصادق عليها رئيس الجمهورية، وأفرج عنهم في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1943، واعتبر هذا اليوم هو يوم الاستقلال الوطني للجمهورية اللبنانية.

قائمة المصادر والمراجع:

محاضر مجلس النواب اللبناني:

1.محضر الجلسة الأولى لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة بتاريخ 2 شباط 1937.
2.محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة بتاريخ 8 تشرين الثاني 1943.

الجريدة الرسمية اللبنانية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد (1987)، 25 أيار 1926.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

2.العلكم، جهاد بادع كريم (2015):إعلان دولة لبنان الكبير 1919–1926، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة ذي قار، ذي قار.
3.العميري، شيماء فاضل مخيبر (2000): سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية (1939– 1945)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
4.الحميداوي، محمد رضيوي فجر (2010): الأزمة السياسية اللبنانية 1943، والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، ذي قار.
5.الشمري، محمد سگّير (2004): الحياة النيابية في لبنان (1926 – 1943)، بغداد، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي: رسالة ماجستير غير منشورة.
6.أبراهيم سلمان العنزي، بشرى (2017): موقف اللبنانيين من إعلان دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية 1920– 1946، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة.

المذكرات:

1.بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج1، بيروت، منشورات أوراق لبنانية، 1960.
2.مذكرات رياض بك الصلح، صفحات مجيدة في تاريخ لبنان، ج1، بيروت، مكتبة الفكر العربي ومطبعتها للنشر والتأليف، 1960.

الكتب العربية:

1. الهاشم، الاب ريمون (2007): الانتداب الفرنسي على لبنان، ظروف إقراره، دولة لبنان الكبير وإعلان الدستور منشورات الجامعة الأنطونية.
2. بليبل، أدمون (1946): تاريخ لبنان العام، بيروت، 1946.
3. رباط، ادمون (1965): الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، بيروت، دار العلم للملايين.
4. الرياشي، ألكسندر (1961): رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، منشورات المكتب التجاري.
5. حريق، إيليا (1972): من يحكم لبنان، بيروت، دار النهار للطباعة والنشر.
6. الجسر، باسم (1978): ميثاق 1943 لماذا كان وهل سقط؟، بيروت، دار النهار للنشر.
7. بدون اسم المؤلف، (1985): الزعامة المارونية من حبيب السعد إلى سمير جعجع، بيروت، العربية الدولية للطباعة والنشر.

8. مسعد، بولس (1929): لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده، ج1، مصر الجديدة، المطبعة السورية.
9. الجميل، بيار (1970): لبنان بين واقع ومرتجى، بيروت، منشورات الكتاب اللبنانية.
10. الشلبي، تمارا (2010): شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية 1918- 1943، بيروت، دار النهار للنشر.
11. قرم، جورج (2004): لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع، ترجمة حسان قبيسي، بيروت، المكتبة الشرقية.
12. حلاق، حسان (1985): تاريخ لبنان المعاصر 1913_ 1952، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
13. حلاق، حسان علي (1983): مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936، بيروت، الدار الجامعة للطباعة والنشر.
14. الأمين، حسن (1998): سراب الاستقلال في بلاد الشام 1918- 1920، بيروت، شركة رياض الريس للكتب والنشر.
15. الحداد، حكمت البير (1996): لبنان الكبير، ط3، بيروت، دار نظير عبود.
16. قاسميه، خيرية (1982): الحكومة العربية في دمشق 1918- 1920، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
17. الصلح، رغيد (1946): لبنان والعروبة الهوية الوطنية وتكوين الدولة، حلب، المكتبة العصرية.
18. الريس، رياض نجيب (2001): لبنان تاريخ مسكوت عنه، بيروت، دار رياض الريس للكتب والنشر.
19. قدورة، زاهية (1968): تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة.
20. نور الدين زين، زين (1977): الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت، دار النهار للطباعة والنشر.
21. الحصري، ساطع (1945): يوم ميسلون، بيروت، منشورات دار الاتحاد.
22. فرنجية، سايد (2017): التيارات السياسية ضمن الطائفة المارونية في لبنان، بيروت، دار ابعاد للنشر.
23. أبو عيسى، شادي خليل (2008): رؤساء الجمهورية اللبنانية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
24. إسماعيل، عادل (1964): السياسة الدولية في الشرق العربي 1789- 1958، ج 4، بيروت، دار النشر للسياسة والتاريخ.

25. محسن ضاهر، عدنان، وغنام، رياض (2012): معجم حكام لبنان والرؤساء 1842-2012، بيروت، دار بلال للطباعة والنشر.
26. نعمان، عصام (1979): إلى أين يسير لبنان، بيروت، دار الطليعة.
27. سلطان، علي (1987): تاريخ سوريا 1908-1918 نهاية الحكم التركي، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
28. لوتسكي، فلاديمير بوريسوفيتس (1971): تاريخ الأقطار العربية الحديث، موسكو، دار التقدم.
29. الصليبي، كمال (2005): ، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، دار النهار للنشر، ط 9.
30. شمعون، كميل (1998): مراحل الاستقلال، بيروت، دار النهار للنشر، ط2.
31. عبد الساتر، لبيب (1986): تاريخ لبنان المعاصر، بيروت، دار المشرق، ط4.
32. خاطر، لحد (1996): الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، منشورات دار لحد خاطر.
33. صليبيا، لويس (2019): لبنان الكبير أم لبنان خطأ تاريخي؟، ط5، جبيل، دار ومكتبة بيبليون.
34. خليل، محسن (1992): الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، بيروت، الدار الجامعية.
35. زعيتر، محمد (1986): المشروع الماروني في لبنان جذوره وتطوراته، بيروت، الوكالة العالمية للتوزيع.
36. مجذوب، محمد (1957): ، محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان، بيروت، دار منيمنة للطباعة والنشر. 1957
37. ضاهر، مسعود (1974): تاريخ لبنان الاجتماعي، بيروت، دار الفارابي.
38. ضاهر، مسعود (1984): لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، ط2.
39. قربان، ملحم (1981): تاريخ لبنان السياسي الحديث، بيروت، المؤسسة الجامعة.
40. تقي الدين، منير (1953): ولادة استقلال، بيروت، دار العلم للملايين.
41. شيحا، ميشال (1962): لبنان في شخصيته وحضوره، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية.
42. مغبغب، نعيم توفيق (ب،ت): نعيم المغبغب رافع علم الاستقلال، الأحداث السياسية من 1920 -1960، بيروت.
43. عوض، وليد (1977): أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، بيروت، الاهلية للنشر والتوزيع.
44. أبو فاضل، وهيب (2004): لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، ط2، بيروت، مكتبة أنطوان.

45. الديري، إلياس (1982): من يصنع الرئيس، بيروت، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع.
46. خطار الحلو، يوسف (1957): في الاقتصاد اللبناني، بيروت، دار الفارابي.
47. مزهر، يوسف (ب ت): تاريخ لبنان العام، ج2، بيروت.

الكتب المترجمة:

1. روندو، بيير (1984): الطوائف في الدولة اللبنانية، ترجمة إلياس عبود، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث.
2. انطونيوس، جورج (1946): يقظة العرب، ترجمة علي الركابي، دمشق، مطبعة الترقي.
3. كوبان، هيلينا (1985): 400 سنة من الطائفية، ترجمة سمير عطا الله، لندن، منشورات هاي لأي.

الكتب الأجنبية:

1. Nicola A. Ziadeh Op. cit, p77.
2. S. H. Longrigg Syria and Lebanon under French Mandate

المجلات:

1. جابر، خالد (1976): التوازنات المسلحة حول انتخابات الرئاسة في لبنان، شؤون فلسطينية، مجلة، بيروت، العدد (58)، حزيران، (يونيو).
2. الصلح، منح (1980): الصراع السياسي في لبنان وأبعاده العربية، مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد (6)، السنة السابعة، حزيران.
3. ريان، محمد رجائي (1989): الأزمة السياسية اللبنانية عام 1943 في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة المؤرخ العربي، العدد 40، بغداد الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب.
4. حسين، خليل (1995): انتخابات رئاسة الجمهورية دستوريا وواقعيا، الحياة النيابية مجلة لبنان، العدد (المجلد السادس عشر)، أيلول، (سبتمبر).
5. محسن، إبراهيم (1998): المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب 1920-1946، دراسات تاريخية، مجلة، العدد (63-64)، بغداد، حزيران.

الصحف:

1. صحيفة المقتبس، دمشق، 6 آب 1919.